السنة الثالثة - العدد «107» الاثنين 23 نوفمبر 2026م - 13 جمادى الآخرة 1448هـ

أفق جديد
NEW HORIZON



مجاعة بحراسة الضباحين

في السودان، تشير التقديرات إلى أن ما بين 40 و45% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، ويواجهون، بإمكانات شحيحة، حالة المجاعة التي خلفتها الحرب وقلة الأمطار لهذا العام. ورغم المطالبات بتوفير المساعدات الغذائية، تنفي الحكومة وجود مؤشرات للمجاعة، وتؤكد أن الأوضاع المعيشية تحت السيطرة.

وبموازاة ذلك، تتحكم نخبة من الإسلاميين في خليط من العناصر المتشددة التابعة لهيئة العمليات المحلولة، والمجاهدين المنتمين إلى الحركة الإسلامية المصنفة إرهابية. وعُرف هذا الخليط على نطاق واسع باسم «قوات العمل الخاص»، فيما تطلق هذه القوات على نفسها اسم «فرقة الضباحين». وأُوكل إلى هذه القوة تنفيذ مهام أمنية وسط المدنيين، خصوصاً الرافضين للحرب والمعارضين لاستمرار السياسات التي أفضت إليها.

الفضيحة الوطنية

منذ أن اندلعت الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع، وطّن السودانيون أنفسهم على التكيف مع تداعياتها المتجددة، استندوا في ذلك إلى إرث عظيم تحفظه شبكة العلاقات الاجتماعية التي تبدأ من الخؤولة والعمومة، ولا تنتهي عند الجيرة السابقة والزمالة والمعارف القديمة السابقة.

كانت هذه الشبكة هي خط الدفاع الأول والأخير لحفظ حياة النازحين المتضررين من الحرب وصون كرامتهم. هذا الواقع أكد بشكل واضح أن جميع مؤسسات الدولة الحديثة المنوط بها فعل الأشياء كانت مجرد عبء على الحياة العامة، بدليل أنها غابت بشكل كلي وتنصلت عن مهامها الخدمية بذرائع غير لائقة، وذلك في أكثر الأوقات حلكة، مع أن لا أحد سيشهد لها بالكفاءة في أيام الرخاء.

صبر السودانيون على أزمة ما كان يفترض لها أن تحدث: الانقلاب في 25 أكتوبر، والحرب في 15 أبريل. لقد هدد الحدثان وجودهم حرفياً، وأسلماهم إلى مصير مجهول لم يفكر فيه أشد الناس تشاؤماً.

في هذا الخضم من المهانة الوطنية المستمرة، كان الضغط كبيراً على شبكة العلاقات الاجتماعية إلى أن برزت نذر المجاعة فساوت بين الجميع. فما يعيشه السودانيون الآن هو حالة مجاعة بأي تعريف تختاره. مجاعة لا تخطئها العين، ويراها كل الناس وكل العالم، ما عدا أطراف الحرب الذين يرغبون في المزيد من الدمار.

ورغم المناشدات الدولية المتكررة بضرورة توفير المساعدات الغذائية للسودانيين (33 مليون نسمة)، تنفي السلطات الرسمية وجود أي مؤشرات للمجاعة أو انعدام الغذاء، إذ أطل قائد الجيش من مناسبة عزاء ليقول إن الحديث المتداول عن وجود مجاعة هو محض «إشاعة»، وفضّل أن يتمسك بمواصلة الحرب وتوجيه الموارد للحرب... إنه يعاند وهو يلبس تاج هذه الفضيحة الوطنية المجلجلة.



منع مواطنيها من مغادرتها.. هل أصبحت الدمازين معتقلًا كبيرًا؟
حيدر المكاشفي 11

إلى من يطالبون بحكم مدني ديمقراطي ويرفضون وجود الأحزاب السياسية..!!!
الأحزاب السياسية لم تأتِ من العدم، وإنما خُلقت بالشعب، من الشعب ولأجل الشعب..!!
أحمد عثمان محمد المبارك 20

محو أمية المستقبل
الفصل الأخير من كتاب «السودان الحديث»
من سلسلة: الكتاب المتخيَّل — سرديات المستقبل الذي لم يُكتب بعد
د. صلاح أحمد الحبو 30

دقّة طعمية يا أهل الكرامة!
أحمد حسن فانابي 33

ثلاثة وجوه للموت في السودان.. الجوع والمسيرات وخطاب الكراهية
حسام حامد 39

الرباعية الدولية: سلام لإنهاء الحرب أم مشروع لإعادة تشكيل الدولة السودانية؟
حاتم أيوب أبو الحسن 44

النيل الأزرق.. نزوح جماعي ينذر بكارثة إنسانية 04

النزوح من القرى إلى الدمازين والرصيرص
غلاء الأسعار وارتفاع تكاليف النقل يضاعفان معاناة السكان والنازحين 09



العربجيـــة.. كيف يُطعمون حميرهم وأطفالهم؟ 17

الحرب تحرم أطفال (دبة نايرة) من التعليم وتضاعف معاناة النازحين 22


الخرطوم تعتمد مراكز تعليمية بديلة 35

مشروع الجزيرة.. الوقود والري يهددان الموسم الشتوي 27

أول فريق لاجئين يشارك في أولمبياد الشباب.. 59


النيل الأزرق..
نزوح جماعي
ينذر بكارثة إنسانية





بين أصوات المعارك المتصاعدة في المحافظات الجنوبية لإقليم النيل الأزرق، وموجات النزوح المتلاحقة نحو مدينة الدمازين، تتسع دائرة المعاناة الإنسانية في الإقليم الواقع جنوب شرقي السودان. فمع اقتراب المواجهات من عاصمة الإقليم، يجد آلاف المدنيين أنفسهم أمام خيارات محدودة، بين البقاء في مناطق باتت مهددة بالقتال، والفرار نحو مدينة تعاني أصلًا من ضغوط متزايدة على خدماتها الصحية والغذائية ومراكز الإيواء، في وقت تتحدث فيه مبادرات محلية عن تدهور الأوضاع الصحية وتوقف بعض الخدمات الطبية.

وتصاعدت المخاوف من اتساع رقعة المواجهات، عقب إعلان قوات تحالف «تأسيس»، الذي يضم قوات الدعم السريع والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، سيطرتها على محافظة باو الاستراتيجية، بعد معارك استمرت ساعات مع الجيش السوداني والقوات المتحالفة معه، في تطور ميداني يقرّب العمليات العسكرية من مدينة الدمازين، عاصمة الإقليم.

وفي وقت مبكر من صباح الجمعة الموافق 20 سبتمبر الجاري، تقدمت قوات التحالف بوتيرة سريعة، وسيطرت، بحسب إعلانها، على مناطق خور ماك وسنجة نبق، وقريتي الطاقة والمدينة 10 والمدينة 11، قبل أن تعلن إحكام سيطرتها على محافظة باو.

وتقع المحافظة على بعد نحو 70 كيلومترًا جنوب غربي الدمازين، كما تمثل مسقط رأس نائب رئيس مجلس السيادة ورئيس الحركة الشعبية – شمال، مالك عقار، المتحالف مع الجيش السوداني.

وقالت قوات «تأسيس» إنها ألحقت خسائر كبيرة بقوات الجيش

تتسع دائرة المعاناة الإنسانية مع موجات النزوح المتلاحقة نحو مدينة الدمازين.

والمجموعات المساندة له، واستولت على أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية. وذكرت، في بيان صحفي، أنها استولت على 27 عربة قتالية وست مدرعات، ودمرت وأحرقت أكثر من 70 عربة أخرى، إلى جانب مقتل المئات من قوات الجيش، وفق روايتها. وأضافت أنها أسرت أعدادًا كبيرة من الجنود، بينهم ضابط برتبة رفيعة.

وأظهرت مقاطع مصورة نشرها مقاتلون من التحالف، الجمعة، وجود عناصر من قوات الدعم السريع والحركة الشعبية داخل مدينة باو، بينما لم يصدر تعليق رسمي من الجيش السوداني بشأن نتائج المعارك أو ما أعلنته قوات التحالف عن سيطرتها على المحافظة.

وتكتسب «باو» أهمية عسكرية بالنظر إلى موقعها الجغرافي، الذي يتيح للقوات المتقدمة التحرك عبر عدة محاور باتجاه الدمازين، مركز الإقليم السياسي والإداري والعسكري. ويثير هذا التطور مخاوف من انتقال المواجهات إلى مناطق أكثر قربًا من التجمعات السكانية، بما قد يضاعف حركة النزوح ويضع مزيدًا من الأعباء على المدينة.

وكان الجيش السوداني قد دفع، الأحد الموافق 18 نوفمبر الجاري، بوحدات قتالية إلى مقر قيادة الفرقة الرابعة مشاة، لتعزيز قواته في خطوط المواجهة الأمامية بالإقليم، في محاولة لوقف تقدم قوات الدعم السريع والقوات التابعة لجوزف توكا.

وتأتي هذه التطورات امتدادًا لتصاعد العمليات العسكرية في النيل الأزرق، إذ كانت قوات الدعم السريع والحركة الشعبية المتحالفة معها، بقيادة عبد العزيز آدم الحلو، قد سيطرت مطلع أغسطس الماضي على منطقتي الكرمك وقيسان الاستراتيجيتين، الواقعتين على الحدود مع إثيوبيا، في تقدم جعل الإقليم إحدى أكثر جبهات الحرب نشاطًا.

نزوح من أكثر من 35 قرية

وفي مقابل التطورات العسكرية، تتزايد المخاوف بشأن مصير المدنيين في المناطق المتأثرة بالقتال، وسط تقارير عن نزوح سكان عشرات القرى باتجاه الدمازين. وأعلن محافظ باو، عبد الغني دقيس، في تصريحات بثها التلفزيون المحلي، نزوح سكان أكثر من 35 قرية إلى رئاسة الإقليم في الدمازين، مؤكدًا هدوء الأحوال عقب هجوم كبير شنته قوات الدعم السريع، تصدت له القوات المسلحة، بحسب قوله، بالتزامن مع فرار 1،409 أسر من مناطق قيسان وود الماحي وباو.

وأشار المحافظ إلى ثبات واستقرار بقية سكان القرى ومباشرتهم أعمالهم، في وقت تتحدث فيه المبادرات المحلية عن موجات نزوح جديدة من المحافظات الجنوبية، الأمر الذي يضع المدينة أمام تحديات متزايدة في توفير الاحتياجات الأساسية للوافدين.

مشيرًا إلى أن أعدادًا من الأطفال والنساء وكبار السن لا يزالون عالقين في الطرقات، واتهم قوات الدعم السريع بتعمد «ارتكاب انتهاكات واسعة شملت السرقة والنهب والاغتصاب».

بينما قال المتحدث باسم حكومة الولاية، سيف النصر من الله محمود، إن القوات المسلحة تمسك بزمام المبادرة، وذلك عقب إعلان الدعم السريع السيطرة على 5 مناطق تبعد أقل من 80 كيلومترًا عن الدمازين.

سُجل نزوح نحو 120 ألف شخص من الولاية منذ مطلع عام 2026

آلاف المدنيين بين البقاء في مناطق مهددة بالقتال والفرار نحو الدمازين.

مئات الأسر وصلت إلى الدمازين سيراً على الأقدام وعلى متن عربات الكارو.

أسر نازحة تحتاج بصورة عاجلة إلى الخيام والمواد الغذائية والأدوية.

أطفال ونساء وكبار سن لا يزالون عالقين في الطرقات.



وحتى منتصف أكتوبر، فيما أحصت مفوضية العون الإنساني بالولاية نحو 27،400 أسرة نازحة موزعة على محافظات عدة (منها الدمازين والروصيرص وود الماحي وباو).

وأفاد شهود عيان «أفق جديد» بوصول مئات الأسر من منطقة باو إلى مدينة الدمازين، سيرًا على الأقدام وعلى متن عربات «الكارو» التي تجرها الدواب، وسط أوضاع إنسانية بالغة الصعوبة، خصوصًا بين الأطفال والنساء الحوامل وكبار السن والعجزة.

وأوضحوا أن الأسر النازحة تحتاج بصورة عاجلة إلى الخيام والمواد الغذائية والأدوية، لا سيما أن عددًا من المرضى وصلوا إلى المدينة في حالات صحية متدهورة، بعد رحلة نزوح شاقة.

وقالت «مبادرة المجتمع المدني – ولاية النيل الأزرق» إنها تتابع بقلق بالغ التطورات العسكرية المتسارعة، واقتراب العمليات القتالية من الدمازين، محذرة من تداعيات إنسانية خطيرة قد تترتب على استمرار المواجهات.

ودعت المبادرة، في بيان نشرته على موقع «فيسبوك»، أطراف النزاع إلى الالتزام بحماية المدنيين، وفتح ممرات إنسانية آمنة لإجلاء العالقين في مناطق الاشتباكات، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. كما طالبت قوات الدعم السريع، باعتبارها الطرف المهاجم وفق توصيف البيان، باتخاذ التدابير اللازمة لتجنيب المدنيين مخاطر العمليات العسكرية، والامتناع عن أي أعمال تهدد سلامتهم أو تعرض ممتلكاتهم للخطر.

انهيار صحي وضغط على الدمازين

لكن المخاوف لم تعد مقتصرة على اتساع نطاق القتال والنزوح، إذ حذرت المبادرة نفسها من كارثة إنسانية وانهيار واسع في النظام الصحي بالإقليم، في ظل تزايد أعداد النازحين وتفاقم الضغط على المرافق الطبية.

وقالت المبادرة إن المستشفيات والمراكز الصحية في الدمازين مكتظة بالمرضى، وإن مركز غسيل الكلى توقف عن العمل، بالتزامن مع مغادرة عدد من الأطباء والاختصاصيين المدينة خشية على سلامتهم.

وأضافت أن الدمازين، التي تؤوي بالفعل آلاف النازحين، ما زالت تستقبل موجات جديدة من الفارين من المحافظات الجنوبية، بينما تعاني من ضغط كبير على الخدمات الصحية والغذائية ومراكز الإيواء، وهو ما يهدد بتفاقم الأوضاع المعيشية والصحية، خصوصًا بين المرضى وكبار السن والأطفال والنساء.

وأكدت المبادرة أن إنقاذ الأرواح وتوفير الخدمات الصحية وحماية المدنيين مسؤولية عاجلة لا تحتمل التأجيل، داعية أطراف النزاع والمنظمات الإنسانية والمجتمع الدولي إلى التدخل الفوري، والعمل على حماية السكان وضمان استمرار الخدمات الطبية في الدمازين وبقية مناطق الإقليم.

يعاني القطاع الصحي من نقص حاد في الكوادر والإمكانات؛ ففي مخيم الكرامة (3)، يخدم طبيب واحد فقط أكثر من 3،500 أسرة (نحو 24 ألف شخص)، بحسب رئيس المخيم بابكر عثمان.

ويقع إقليم النيل الأزرق في موقع حدودي بين السودان وإثيوبيا وجنوب السودان، وتضم مناطقه



الجنوبية عددًا من المواقع ذات الأهمية العسكرية والاستراتيجية. وفي وقت سابق، أعلنت قوات تحالف «تأسيس» سيطرتها على منطقة سالي الاستراتيجية بمحافظة الكرمك، في خطوة وسعت نطاق انتشارها داخل الإقليم.

ومع استمرار المواجهات وتعدد محاورها، تبدو الدمازين أمام اختبار إنساني وأمني بالغ الصعوبة؛ فإلى جانب مخاوف انتقال المعارك إلى محيطها، تواجه المدينة تحدي استيعاب أعداد متزايدة من النازحين، في وقت تتراجع فيه قدرة مرافقها الصحية على تقديم الخدمات الأساسية.

وبينما تتبادل الأطراف الإعلانات بشأن السيطرة والتقدم العسكري، يبقى المدنيون الأكثر تعرضًا لتبعات الحرب، بين فقدان المأوى وتعطل العلاج وشح الاحتياجات الضرورية، في إقليم يخشى سكانه أن تتحول المعارك المتصاعدة إلى أزمة إنسانية أوسع نطاقًا.

نزوح نحو 120 ألف شخص من الولاية منذ مطلع عام 2026.

كارثة إنسانية وانهيار واسع يهددان النظام الصحي في الإقليم.



النزوح من القرى إلى الدمازين والرصيرص

غلاء الأسعار وارتفاع تكاليف النقل يضاعفان معاناة السكان والنازحين



تتواصل موجات النزوح من القرى والمناطق المتأثرة بالعمليات العسكرية المحتدمة بين الجيش وقوات الدعم السريع في إقليم النيل الأزرق باتجاه مدينتي الدمازين والرصيرص، حيث اضطر عدد من السكان إلى مغادرة مناطقهم بحثًا عن الأمان واللجوء إلى معسكرات الإيواء ومراكز الاستضافة.

ويعد معسكر ود الماحي بمحلية ود الماحي الواقعة جنوب شرقي الرصيرص من أكبر معسكرات الإيواء في المنطقة، ويستضيف أعدادًا من النازحين الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات العاملة في المعسكر، وتشمل توفير الغذاء والخدمات العلاجية. وتوجد بين هذه المنظمات التي تابعة للأمم المتحدة إلى جانب منظمات إنسانية أخرى.

وفي المقابل، تظل الأوضاع الأمنية مصدر قلق للسكان، خاصة مع وجود قوات الدعم السريع في منطقة المدينة (12) التابعة لمحلية قيسان، التي تبعد نحو 40 كيلومترًا عن مدينة الدمازين، الأمر الذي يزيد من مخاوف المواطنين في المناطق القريبة.

غلاء الأسعار يضاعف المعاناة

ولا تقتصر معاناة السكان والنازحين على النزوح وفقدان الاستقرار، بل تمتد إلى الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والمواد الأساسية، ما جعل الحصول على الاحتياجات اليومية أكثر صعوبة، خصوصًا للأسر التي فقدت مصادر دخلها واضطرت إلى ترك منازلها وممتلكاتها.

كما أصبحت تكاليف النقل عبئًا إضافيًا على المواطنين، إذ تصل تكلفة السفر بالعربات من الدمازين إلى الخرطوم وبعض الولايات إلى نحو 12 مليون جنيه (نحو ألف دولار)، بينما تتراوح تكلفة النقل إلى المناطق القريبة مثل سنجة وسنار بين 800 ألف ومليون و500 ألف جنيه، وفق الأسعار المتداولة.

ومع استمرار النزوح وارتفاع تكاليف المعيشة والتنقل، يجد المواطنون أنفسهم أمام تحديات متزايدة في ظل الحاجة إلى توفير الغذاء والعلاج والمأوى، إلى جانب ضمان الأمن والاستقرار وعودة الحياة الطبيعية إلى المناطق المتأثرة.

تتواصل موجات النزوح من القرى باتجاه الدمازين والرصيرص.

منع مواطنيها من مغادرتها..
هل أصبحت الدمازين معتقلًا كبيرًا؟



حيدر المكاشفي

يبدو أن بعض المسؤولين في بلادنا المنكوبة لم تعد تكفيهم الحرب بما تفرضه من خوف ورعب ومخاطر على حياة المواطنين، ولم يعد يكفيهم ما ألحقته بالناس من تشريد ونزوح وفقدان للممتلكات ومصادر الرزق، حتى أرادوا أن يضيفوا إلى كل ذلك جريمة جديدة اسمها مصادرة حق المواطن في اختيار المكان الذي يشعر فيه بالأمان.

ففي مدينة الدمازين التي باتت في مرمى نيران الحرب، خرج مسؤول حكومي تابع لسلطة الأمر الواقع ليخاطب التجار وأصحاب المحال التجارية بلهجة لا تخلو من التهديد والوعيد، مستهلًا حديثه بالسؤال الاستنكاري (أنتو جارين وين)، قبل أن يعلن أن كل تاجر يغلق متجره ويغادر المدينة ستُسحب رخصته التجارية، ولن يُسمح له بالعودة مرة أخرى، بل ذهب أبعد من ذلك بتوجيه الأجهزة الأمنية لإيقاف الشاحنات التي تنقل المغادرين، وتوجيهها للعمل لصالح القوات المسلحة في العمليات العسكرية المتحركة.

هكذا، وبكل بساطة، قرر هذا المسؤول أن يتحول إلى وصي على حركة المواطنين، وأن يضع نفسه في موقع من يملك حق تحديد من يبقى ومن يغادر، ومن يستحق العودة ومن ينبغي أن يُحرم منها. وكأن الدمازين أصبحت ملكية خاصة لهذا المسؤول، أو أن المواطنين الذين يعيشون فيها مستأجرون عنده، لا يحق لهم مغادرتها إلا بإذن منه.

والسؤال الذي يفرض نفسه: بأي حق يهدد مسؤول مواطنين وتجارًا قرروا إغلاق أنشطتهم ومغادرة منطقة تتصاعد فيها المخاوف الأمنية؟ ومن أين استمد هذا المسؤول سلطة مصادرة حق أصيل من حقوق الإنسان، وهو الحق في الحركة والتنقل واختيار مكان الإقامة، بما في ذلك مغادرة مناطق الخطر بحثًا عن السلامة والأمان؟

إن تقدير المخاطر الأمنية قرار شخصي في المقام الأول، لا يملكه المسؤول نيابة عن المواطن، ولا تستطيع أي سلطة أن تفرض على الناس البقاء في منطقة يخشون فيها على أرواحهم وأسرهم وممتلكاتهم. فمن يملك معلومات تجعله يطمئن إلى الأوضاع في الدمازين، فليبقَ فيها، ومن يرى أن مغادرتها أكثر أمنًا له ولأسرته، فذلك حقه الذي لا يحتاج إلى مباركة مسؤول أو تصريح من الأجهزة الأمنية.

والأمر لا يتعلق بالتجار وحدهم. فالتاجر الذي يغلق متجره ويغادر لا يفعل بالضرورة ذلك ترفًا أو رغبة في تعطيل الأسواق أو إرباك النشاط الاقتصادي، وإنما يكون مدفوعًا بخوف حقيقي على حياته وأسرته ورأس ماله. ومن حقه أن يحمي ما تبقى له من ممتلكات، وأن يتخذ القرار الذي يراه مناسبًا في ظل ظروف استثنائية لا يملك السيطرة عليها.

مصادرة حق المواطن في اختيار المكان الذي يشعر فيه بالأمان.

المواطنون ليسوا مستأجرين عند المسؤولين، ولا يحتاجون إذناً للمغادرة.

من يملك حق تحديد من يبقى ومن يغادر؟



أما أن يصبح التمسك بحياته ورأس ماله سببًا لمعاقبته وسحب رخصته وحرمانه من العودة، فهذه مفارقة لا يمكن فهمها إلا في ظل عقلية ترى المواطن تابعًا للسلطة لا صاحب حق في مواجهتها ومحاسبتها.

والأكثر إثارة للاستغراب أن المسؤول يريد، فيما يبدو، أن يحل أزمة الخوف من الحرب بالتهديد، وأن يعالج احتمالات النزوح بمصادرة حرية التنقل، وأن يطمئن التجار إلى الأوضاع الأمنية بإبلاغهم أن تراخيصهم التجارية ستكون أول ضحايا قرار المغادرة. ويا للعجب! بدلًا من أن يسأل المسؤول نفسه لماذا يفكر التجار في إغلاق متاجرهم ومغادرة المدينة، وما الذي يمكن أن تفعله السلطات لتوفير الحماية

والطمأنينة لهم، اختار أن يهددهم بالعقاب.

وبدلًا من أن يقدم ضمانات أمنية واقتصادية تشجعهم على البقاء طوعًا، قرر أن يجعل البقاء إجباريًا، وكأن الأمن يمكن أن يتحقق بقرار إداري، أو أن الطمأنينة يمكن انتزاعها بالتهديد.

أما حكاية إيقاف الشاحنات التي تنقل المواطنين وتوجيهها للعمل لصالح القوات المسلحة، فهي تفتح بابًا آخر أكثر خطورة. فوسائل نقل المواطنين ليست ملكًا للسلطة حتى تقرر مصيرها بهذه الطريقة، ولا يجوز التعامل مع حركة المدنيين باعتبارها موردًا متاحًا لتلبية احتياجات العمليات العسكرية، بعيدًا عن حقوق أصحابها وسلامة الركاب وطبيعة استخدام تلك المركبات.

إن حماية المدنيين تقتضي تسهيل خروجهم الآمن من مناطق الخطر، لا عرقلة مغادرتهم أو تحويل وسائل نقلهم إلى أدوات لخدمة العمليات العسكرية.

ثم ما الذي يريده هذا المسؤول تحديدًا؟ هل يريد أن يبقى التجار في متاجرهم حتى لو تعرضت المدينة للخطر؟ وهل يعتقد أن إعلان منع العودة سيجعل المواطنين أكثر تعلقًا بالبقاء؟ وهل أصبحت الرخصة التجارية وسيلة لمعاقبة من يختار النجاة بنفسه وأسرته؟

إن السلطة التي تحترم مواطنيها لا تحتجزهم داخل المدن، ولا تساومهم على حقوقهم، ولا تجعل أرزاقهم رهينة لمواقفهم من الحرب ومخاطرها. وإذا كانت هناك مخاوف من أن تؤدي مغادرة التجار إلى اضطراب الأسواق أو نقص السلع، فإن المعالجة تكون بتوفير الأمن وتهيئة الظروف المناسبة لاستمرار النشاط التجاري، وليس بتهديد أصحاب الأعمال ومصادرة خياراتهم.

وإذا كان المسؤولون يريدون من المواطنين الصمود والبقاء، فعليهم أولًا أن يوفروا لهم أسباب الصمود، لا أن يطالبوهم به تحت تهديد سحب الرخص والمنع من العودة. فالصمود فضيلة حين يكون اختيارًا، أما حين يتحول إلى أمر إجباري تحت وطأة التهديد، فإنه يصبح احتجازًا قسريًا لا بطولة وطنية.

إن المواطن المدني الأعزل ليس جنديًا في معركة يقرر غيره تفاصيل حياته، وليس رهينة لدى سلطة تريد أن تثبت أن المدينة لا تزال مأهولة، وليس مطلوبًا منه أن يعرض حياته وحياة أسرته للخطر حتى يثبت ولاءه أو يرضي مسؤولًا غاضبًا من قرار المغادرة.

ولعل السؤال الذي ينبغي أن يوجهه المسؤول إلى نفسه، بدلًا من أن يصرخ في وجوه التجار (أنتو جارين وين)، هو: لماذا يريد هؤلاء المغادرة أصلًا؟ وما الذي فعلته السلطة حتى يشعروا بالأمان ويختاروا البقاء دون تهديد أو إكراه؟

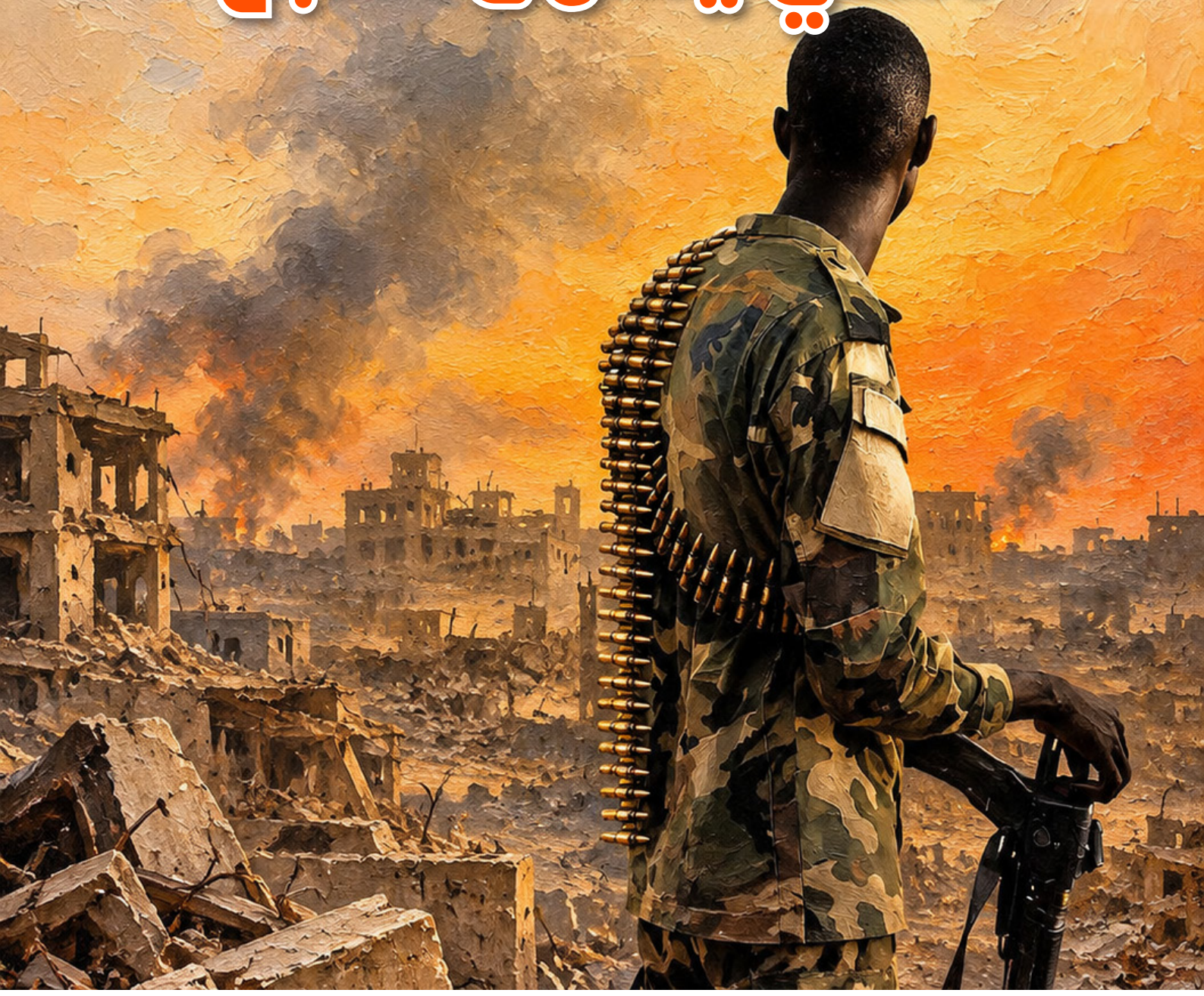
أما الإجابة عن سؤال المغادرة، فهي أبسط مما يتصور: فالمواطن يغادر إلى حيث يرى أن حياته أكثر أمنًا، ويبقى حيث يشعر أن حياته ليست مهددة. وهذه ليست منحة من مسؤول، ولا امتيازًا تمنحه سلطة الأمر الواقع، وإنما حق أصيل لا يسقط بالحرب ولا تصادره الأوامر والتهديدات.

فإذا كانت الحرب قد أخذت من السودانيين بيوتهم وأعمالهم واستقرارهم، فلا تجعلوا منها أيضًا ذريعة لأخذ حقهم في اختيار المكان الذي ينجون فيه بأرواحهم.

تقدير المخاطر الأمنية قرار شخصي في المقام الأول.

التاجر يغادر خوفاً على حياته وأسرته ورأس ماله.

العمل الخاص:
نزاع الإسلاميين الأمني الذي يهتم الذبح





الخرطوم – محمد عبد الباقي

العمل الخاص.. قوة نخبة إسلامية تحظى بدعم قوي من ياسر العطا.

بعد سقوط نظام الجبهة الإسلامية في السودان، الذي حكم البلاد ثلاثين عاماً بواجهة حزب المؤتمر الوطني، في أبريل 2019، بدأ التنظيم الذي صنفته الولايات المتحدة الأمريكية في مارس الماضي تنظيماً إرهابياً خطيراً، العودة إلى الحياة العامة بأشكال مختلفة، عبر أذرعه المتعددة التي أنشأها على مدى ثلاثة عقود من سيطرته المطلقة على أجهزة الدولة المدنية والعسكرية.

وخلال الفترة الانتقالية التي انتهت بالانقلاب العسكري في أكتوبر 2021، سعى التنظيم إلى إنشاء واجهات أمنية جديدة وتجمعات سياسية، أبرزها التيار الإسلامي العريض، الذي تأسس في أبريل 2022، وضم عند إعلانه كلاً من الحركة الإسلامية السودانية (جناح حزب المؤتمر الوطني المحلول)، جماعة الإخوان المسلمين بفصيليها، حركة الإصلاح الآن، حزب دولة القانون والتنمية، منبر السلام العادل، تيار النهضة، تحالف العدالة القومي، ومبادرة وحدة الصف.

لم تكن هذه الواجهات والأفرع بعيدة عن التنظيم الذي حكم البلاد في عهد الدكتاتور عمر حسن البشير، وقد عملت بجدية فائقة لتهيئة المسرح للحرب، لكن عقب اندلاعها في أبريل 2023، أصبح التنظيم في حاجة ماسة إلى إنشاء واجهات عسكرية وأمنية تعمل بالتنسيق فيما بينها على بلورة وبث سردية للحرب تتطابق مع توجهاته، وتنفيذ مهام أمنية قذرة وسط المدنيين، خصوصاً الرافضين للحرب والمعارضين لاستمرارها.

من بين هذه الواجهات الأمنية، نشأ ما يعرف حالياً بقوات العمل الخاص، التي تأسست في يونيو 2023 تحت الإشراف المباشر للفريق ياسر العطا.

ووفقاً لعدد من المصادر العسكرية، أنشئت قوات العمل الخاص على أنقاض هيئة العمليات التي صدر قرار بحلها في أغسطس 2019، إذ بدأ العطا، الذي كان محاصراً وقتها داخل سلاح المهندسين في أم درمان، في تجميع عناصر هيئة العمليات التي تتكون من أكثر العناصر الإسلامية تشدداً.

بجانب عناصر هيئة العمليات، انضم إلى القوة الوليدة عدد من ضباط الشرطة في الرتب الصغرى، من ملازمين إلى رواد، إلى جانب عناصر من الجيش ومن يُعرفون بالمجاهدين السابقين.

بعد تكوينها، حظيت قوات العمل الخاص برعاية واهتمام خاصين من ياسر العطا، وبدأت نشاطها في تنفيذ مهام عسكرية سرية بمحيط سلاح المهندسين في أم درمان، وسلاح الإشارة في بحري، وسلاح المدرعات جنوب الخرطوم.

وقال مصدر عسكري، طلب حجب هويته، لـ«أفق جديد»: «لم يقتصر عمل القوة على نشاطها في مناطق العمليات العسكرية النشطة، بل امتد إلى تنفيذ مهام سرية داخل الأحياء السكنية، بحجة اقتحام ومهاجمة المنازل الآمنة التي يتحصن فيها عناصر الدعم السريع».

وأضاف المصدر: «في الحقيقة، هذه الاقتحامات هي في الأصل عمليات اغتيال واعتقال لأشخاص مدنيين تُحدد هوياتهم مسبقاً، بعضهم سياسيون أو ناشطون مجتمعيون أو ممن يُعرفون بحواضن الدعم السريع».

لاحقاً، أُنشئت فرق للعمل الخاص في عدد من الولايات، من بينها ولاية النيل الأبيض بقيادة عضو التنظيم الإسلامي شهاب برج، وفي شمال كردفان تحت إشراف الاستخبارات



العسكرية وجهاز الأمن والمخابرات.

وعُرفت قوات العمل الخاص في أدبيات أنصار التنظيم الإسلامي وعضويته باسم فرقة «الضباحين».

وفي مقطع فيديو مصور لقائد العمل الخاص بولاية النيل الأبيض، شهاب برج، سُجل في نهاية عام 2023، بحضور والي الولاية آنذاك عمر الخليفة عبد الله إبراهيم، واللواء سامي الطيب، قائد الفرقة 18 في كوستي، اعترف برج أمام المسؤولين الرفيعين بأنهم فرقة ذباحين «ضباحين».

ويتطابق حديث شهاب برج المصور مع ما تردد كثيراً بشأن أنشطة القوة شبه الأمنية في مناطق مختلفة.

تقول مصادر لـ«أفق جديد»، إن القوة تتخلص من الأشخاص المستهدفين بالذبح، تاركة جثثهم في مسرح الجريمة لإضفاء مزيد من الغموض على طبيعة عملها.

وقال لواء سابق عمل بالشرطة السودانية لـ«أفق جديد»: «العمل الخاص قوة نخبة إسلامية، وعلاقتها بالجيش أو الأمن غير واضحة، كما لا يوجد لها إطار مؤسسي واضح، فقد ظهرت اسماً ضمن أسماء كثيرة وهمية يحاول الإسلاميون الاختباء خلفها، وتحظى بدعم قوي من ياسر العطا».

وتابع اللواء المتقاعد: «يفترض أن يكون لأي تشكيل عسكري إطار عسكري وتشغيلي، لكن هذه القوة تحديداً نشأت بوصفها قوات نخبة ومهام خاصة، وتنفذ مهام متعلقة بالأمن الداخلي، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخلية الأمنية».

وأجمعت مصادر عدة تحدثت لـ«أفق جديد» على أن قوات العمل الخاص عبارة عن خليط من العناصر المتشددة من هيئة العمليات المحلولة، والمجاهدين وأفراد مدنيين، ينتمون إلى تيار الحركة الإسلامية المصنفة إرهابية، الأمر الذي يؤكد أن هذه القوة تمثل جناحاً مسلحاً لتنظيم مدني هو الحركة الإسلامية.

أنشئت قوات العمل الخاص على أنقاض هيئة العمليات المحلولة.

«الضباحين».. الاسم الذي عُرفت به القوة في أدبيات أنصار التنظيم الإسلامي.



العربجيـــة..
كيف يُطعمون حميرهم وأطفالهم؟



مغيرة حربية



يضع الحاج فضل الله وجهه على قبضة العصا، محدقًا في الفراغ ومشكلات العيش المتفاقمة في واقع يزداد سوءًا مع استمرار الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع. ولأكثر من ساعتين ينتظر جالسًا أمام المغلق، يأمل أن تأتي حمولة ينقلها على «الكارو» وبأي ثمن، ليعود مرة أخرى إلى البيت ويعطي زوجته مصروف اليوم، فقد خرج باكرًا وليس في جيبه جنيه واحد.

يعمل الحاج فضل، عربجيًا منذ أكثر من 20 عامًا، أنشأ خلالها أسرة تتألف من زوجة و7 أبناء، يعيلهم بـ«رزق اليوم باليوم والرضا» مثلما يقول، ومن بين أبنائه أطفال في سن الدراسة والتعليم، يعمل الحاج بجدٍ وكفاح لـ«ينجحوا ويغيرون الحال»، مثلما يأمل ويقول في حديثه لـ«أفق جديد». ويضيف أنه خلال الأشهر الأخيرة فإن العمل تذبذب بسبب الغلاء الفاحش والزيادات الكبيرة في أسعار مواد البناء في مغلق بشارع الوادي بأم درمان، يقصده يوميًا ويتخذه مكانًا للعمل. «يوم نلقى ويوم ما نلقى». ويشكو من أن أسعار الذرة تضاعفت بصورة كبيرة ولم يعد بمقدوره إطعام دابته يوميًا. يقول: «يأكل الحمار يوميًا ملوتين من الذرة الفتريتة ونصف رأس برسيم ليكون قويًا ويجر الحمولة بنشاط، لكنني، بسبب العدم وتذبذب العمل، قلّصت طعامه لملوة واحدة وربع رأس برسيم فقط».

ويخبر أن ملوة الذرة بلغت 25 ألف جنيه، بينما بلغ رأس البرسيم (40) ألفًا، وهي أسعار تفوق قدرته الشرائية، فمصروفه اليومي لإطعام أسرته ودابته يتجاوز 100 ألف جنيه، لا يستطيع توفيرها يوميًا.

وسجلت أسعار الذرة ارتفاعًا كبيرًا في أسواق المحاصيل بولايات السودان المختلفة خلال شهر نوفمبر الحالي، وهو المحصول الرئيس الذي يعتمده أصحاب الدواب والماشية في غذاء وتربية القطعان. ووصلت الأسعار لمستويات قياسية، وسط مخاوف من تراجع إنتاج الموسم الزراعي، وتداعيات عجز المواطنين عن توفير الغذاء بسبب ضعف القدرة

يأكل الحمار يومياً ملوتين من الذرة الفتريتة ونصف رأس برسيم ليكون قوياً ويجر الحمولة بنشاط



الشرائية؛ ففي بورصة القضارف بلغ أردب «الفتريتة» (2 مليون و200 ألف جنيه)، وفاقت الأسعار حاجز (مليون و300 ألف) في سوقي أم درمان وشندي للجوال الواحد. وعزا التاجر محمد خالد، ارتفاع الأسعار إلى الانخفاض المهول في مناطق الإنتاج نتيجة شح الأمطار، وإلى الزيادة في تكلفة الترحيل بسبب ندرة وغلاء الجازولين، مضيفًا أن زيادة السعر أدت إلى تقليل نسبة الشراء.

ووصف حسين طه، صاحب كارو في سوق شندي، الأسعار الحالية بأنها «خيالية»، وأوضح بأن تكلفة «العلوقة» 32 ألفًا مع بعض البرسيم؛ حيث بلغ سعر ملوة الفتريتة 25 ألف جنيه وربطة البرسيم الصغيرة 7 آلاف جنيه. يقول في حديث لـ«أفق جديد»: «لجأت لبيع الموز على الكارو، لأن إيجار التحميلات لا تغطي مصروف اليوم». بينما يقول محمد الطيب، ويبلغ من العمر 17 عامًا، إنه اضطر إلى تخفيض نسبة «العلوقة» من ملوة إلى نصف ملوة مع ربطة البرسيم الصغيرة، لكنه يخشى أن يؤثر ذلك على صحة وقوة الحمار.

يخبر عوض عباس، إنه ترك الدراسة في سن مبكرة وورث مهنة «العربجية» عن والده ليتكفل بإعالة الأسرة. ويقول لـ«أفق جديد» إن حالهم كان ميسورًا قبل موجة الغلاء الأخيرة: «الوضع يزداد سوءًا كل يوم. نخرج من الصباح على باب الله، أعمل في المغالق أحيانًا وفي نقل النفايات أو الطوب من الكمائن، أحيانًا أخرى». ويضيف: «أضطر لقطع الحشائش والنجيلة والأعشاب لإطعام الحمار مع نصف ملوة ذرة فقط». وبدوره يقول صالح عمران، وهو صاحب كارو يجره حصان، إن «علوق» الحصان أصبح خصمًا على قوت عياله، واكتفى فقط بإطعامه برسيمًا وقد مزَّق فاتورة الفتريتة لارتفاع أسعارها الباهظ، وشكا من أنه قلل من شراء لبن أطفاله بواقع رطلين بدلًا عن 4، بعد أن أصبح سعر رطل اللبن 4 جنيهات. يقول: «الأسعار لن تتراجع وأخشى أن تضرب المجاعة البلد. الله كريم علينا».

بسبب العدم وتذبذب العمل، قلّصت طعامه لملوة واحدة وربع رأس برسيم فقط.

مصروفي اليومي لإطعام أسرتي ودابتي يتجاوز 100 ألف جنيه، لا أستطيع توفيرها يومياً.

إلى من يطالبون بحكم مدني ديمقراطي ويرفضون وجود الأحزاب السياسية..!!!

الأحزاب السياسية لم تأتِ من العدم، وإنما خُلقت بالشعب، من الشعب ولأجل الشعب..!!



أحمد عثمان محمد المبارك.

الديمقراطية في جوهرها تعني حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب، أي أن الشعب هو مصدر السلطة وصاحب الحق في اختيار من يحكمه ومحاسبته وتغييره. ولأن الشعب بأكمله لا يستطيع أن يتولى إدارة الدولة بصورة مباشرة، نشأت فكرة الحكم الديمقراطي التمثيلي، الذي يمارس فيه المواطنون سلطتهم من خلال ممثلين يختارونهم بحرية، ويخضعون لإرادتهم ورقابتهم.

ومن هنا نشأت فكرة الأحزاب السياسية باعتبارها مجموعات من أبناء الشعب ينظمون أنفسهم حول أفكار وبرامج مشتركة، ويسعون إلى إقناع المواطنين بصلاحية برامجهم لحكم البلاد. ولأن الشعب بطبيعته متعدد الأفكار والمصالح والتوجهات، تعددت فيه الأحزاب واختلفت برامجها، وأصبحت الانتخابات الوسيلة التي يختار بها المواطنون من يتولى الحكم نيابة عنهم. فالأحزاب ليست سلطة فوق الشعب، وإنما أدوات لتنظيم إرادته السياسية وتمكينه من ممارسة حقه في الحكم. لذلك فإن وجود الأحزاب السياسية يعتبر ضرورة أساسية للحكم المدني الديمقراطي، لأنها تتيح للشعب الاختيار بين برامج مختلفة، وتوفر للحكومة معارضة تراقب أداءها وتقدم البدائل. والحزب الذي يفوز بالانتخابات لا يمتلك الدولة، وإنما يحصل على تفويض مؤقت لإدارة شؤونها، بينما تظل السيادة للشعب وحده، يمارسها في إطار دستور يحمي حقوق الجميع ويضمن تداول السلطة سلمياً.

وإذا نظرنا إلى واقع الأحزاب السودانية، نجد أن كثيراً منها يعاني اختلالات تنظيمية ومؤسسية، وضعفاً في الممارسة الديمقراطية الداخلية، وهيمنة بعض القيادات على القرار الحزبي، وغياب التداول المنتظم للقيادة. وهذه اختلالات حقيقية تستوجب إصلاحاً جذرياً، لكنها لا تبرر إلغاء دور الأحزاب أو استبعادها من الحياة السياسية، لأن المشكلة ليست في مبدأ وجود الأحزاب، وإنما في طريقة إدارتها وممارستها للعمل السياسي.

لذلك فإن السؤال المهم هو: كيف نصلح الأحزاب السودانية؟ والإجابة أن إصلاح الأحزاب لا يتحقق من خلال ممارسة الديمقراطية نفسها، بدءاً من داخل الأحزاب، بحيث تكون العضوية هي مصدر السلطة التنظيمية، وتنتخب قياداتها بحرية، وتراقب أداءها وتحاسبها، عبر مؤتمرات دورية ومؤسسات منتخبة ولوائح ملزمة للجميع. فلا يستقيم أن يطالب حزب بالديمقراطية في حكم الدولة بينما لا يمارسها داخل مؤسساته.

وللشعب نفسه دور أساسي في هذا الإصلاح، سواء من خلال عضويته في الأحزاب أو من خلال رقابته الشعبية عليها، ومساءلتها عن برامجها وممارساتها قبل منحها ثقته في الانتخابات. فالممارسة الديمقراطية

الأحزاب السياسية لم تأتِ من العدم، وإنما خُلقت بالشعب، من الشعب ولأجل الشعب.



المستمرة تتيح للمواطنين مكافأة الأحزاب التي تحسن أداءها، ومحاسبة التي تفشل، وتمنح المجال لظهور أحزاب وقيادات وبرامج جديدة أكثر قدرة على التعبير عن تطلعات الشعب.

فإذا أردنا إصلاحاً وأحزاباً ديمقراطية، فإننا بالضرورة نحتاج إلى استقرار ديمقراطي يسمح للأحزاب بالتطور وتصحيح أخطائها، بدلاً من تعطيل الحياة السياسية كلما أخفقت الأحزاب في إدارة البلاد. فالديمقراطية تتطور بالممارسة والمحاسبة وتراكم التجارب، وليس بمصادرة حق الشعب في اختيار حكامه. كما أن الحكم المدني الديمقراطي لا يعني مجرد وجود مدنيين في السلطة، وإنما يعني خضوع هؤلاء المدنيين وجميع مؤسسات الدولة للدستور والقانون، وأن تكون السلطة السياسية مستمدة من الإرادة الشعبية الحرة.

ولذلك ينبغي أن يدرك أبناء الشعب السوداني أن إصلاح الأحزاب جزء من إصلاح نظام الحكم، وأن البديل عن الأحزاب المختلة ليس حكماً عسكرياً دكتاتورياً يلغي التعددية السياسية، وإنما بناء أحزاب ديمقراطية مؤسسية قادرة على تمثيل المواطنين والتنافس على خدمتهم. لأن الديمقراطية ليست حكماً للأحزاب على الشعب، وإنما هي حكم الشعب من خلال الأحزاب والمؤسسات التي يختارها بحريته المطلقة. إذن فالأحزاب وسائل وليست غايات، والحكومات تتغير والقيادات تتعاقب، أما الشعب فيبقى صاحب الوطن ومصدر الشرعية والسيادة.

تلك هي الغاية الأساسية من الحكم المدني الديمقراطي الذي ننشده للسودان، أن تكون السلطة نابعة من الشعب، وخاضعة لإرادته ورقابته، وتمارس لصالحه، وألا تكون السيادة لأحد غير الشعب نفسه.

المشكلة ليست في مبدأ وجود الأحزاب وإنما لي طريقة إدارتها

وجود الأحزاب السياسية ضرورة أساسية للحكم المدني الديمقراطي.





الحرب تحرم أطفال (دبة نايرة) من التعليم وتضاعف معاناة النازحين





دبة نايرة -
سمر سليمان

أصبحت أعمار بعض الأطفال أكبر من العمر المعتاد للالتحاق بالصف الأول.





كل صباح تخرج أسر نازحة في منطقة دبة نايرة بمحلية طويلة شمال دارفور بحثاً عن الماء. تقطع النساء والأطفال والرجال مسافات طويلة للوصول إلى نقاط المياه (البرام)، لكن الرحلة لا تضمن لهم العودة بما يحتاجونه، ففي بعض الأيام يصلون ولا يجدون ماءً، فيعودون ليكرروا المحاولة في اليوم التالي.

يقول أحد الأهالي: «نمشي لمسافات طويلة عشان نلقى موية ومرات ما تتلقى».

في هذه المنطقة الواقعة على بعد نحو 60 كيلومتراً من مدينة الفاشر، نزحت نحو 600 أسرة، فرت معظمها من مدينة الفاشر ومعسكر زمزم والمناطق المحيطة بهما، هروباً من القتال والانتهاكات التي دفعت آلاف المدنيين إلى ترك منازلهم. وصلت هذه الأسر إلى دبة نايرة بلا مأوى، وكثير منها فقد أفراداً من عائلتها أو تفرقت به السبل لتواجه واقعاً قاسياً عنوانه نقص الغذاء والمياه والعلاج ومواد الإيواء.

وليست هذه قصة أرقام وحسب، بل حكاية أمهات يعدن كل مساء إلى الخيام بما تيسر من الماء، وآباء يقضون يومهم في التفكير حول كيفية توفير الطعام لأطفالهم، وصغار كبروا سنوات بعيداً عن مقاعد الدراسة حتى بات التعليم بالنسبة إليهم حلماً مؤجلاً.

طويلة استقبلت الهاربين

تقع طويلة في ولاية شمال دارفور غرب مدينة الفاشر على بعد نحو 60 كيلومتراً منها، وبالقرب من سفوح جبل مرة، وكانت قبل الحرب بلدة زراعية صغيرة يعتمد سكانها على الزراعة والرعي والتجارة المحلية وسط خدمات محدودة تتناسب مع عدد سكانها.

لكن مع اشتداد القتال في الفاشر وما حولها، وبعد ما تعرض له معسكر زمزم، تحولت طويلة إلى واحدة من أبرز الوجهات التي قصدها الفارون من الحرب، إذ وصل إليها كثيرون سيراً على الأقدام بحثاً عن مكان آمن يحميهم من القصف والاشتباكات.

ومع تزايد أعداد النازحين خلال فترة قصيرة، تضاعفت الاحتياجات

بينما ظلت الخدمات على حالها: مياه محدودة، ومرافق صحية قليلة، ومدارس لا تستطيع استيعاب الأعداد المتزايدة من الأطفال.

وتعد دبة نايرة واحدة من المناطق التي استقبلت هذه الأسر. فهي ليست مدينة ولا مخيماً مجهزاً لاستقبال النازحين، وإنما مجتمع تشكل على عجل من أناس جمعتهم الحرب في مكان واحد، ثم واجهوا معاً قسوة النزوح والحرمان.

أسر تشتتت وأرواح فقدت

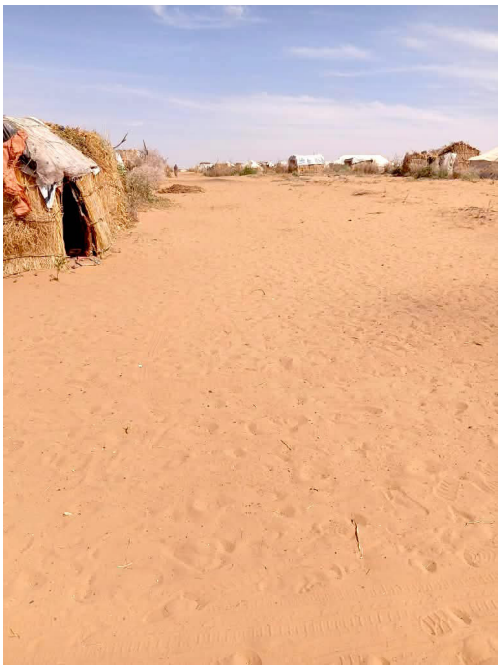
يختصر الأهالي ما عاشوه وما زالوا يعيشونه في عبارة تتكرر على ألسنتهم: «الحرب جهجهتنا».

والجهجهة، في تعبيرهم، أكبر من مجرد النزوح من مكان إلى آخر، فهي تعني تشتت الأسر وضياع الأقارب والجيران وتفرق أفراد العائلة الواحدة في اتجاهات مختلفة دون معرفة مصير بعضهم.

ويعدد الأهالي خسائرهم في التشرد وفقدان المأوى وفقدان الأرواح، بعدما تحولت البيوت التي كانت تجمع العائلات إلى أماكن مهجورة، وأصبح أفراد الأسرة الواحدة موزعين بين المعسكرات والطرقات ومناطق النزوح. ويقول أحد النازحين: «خرجنا بعد ما فقدنا أهلنا بسبب الدانات».

لم يكن الخروج خياراً سهلاً، بل اضطراراً فرضته القذائف والاشتباكات. غادر كثيرون منازلهم دون أن يتمكنوا من توديع أحبائهم، فيما فقد آخرون أفراداً من أسرهم، ولا يزال بعضهم لا يعرف مصير أقاربه حتى اليوم.

وهذا الشتات الأسري، إلى جانب فقدان المنازل والاستقرار، يمثل جرحاً إضافياً لا يظهر في قوائم الاحتياجات الإنسانية، لكنه حاضر في تفاصيل



حياة النازحين وأحاديثهم اليومية.

«مشينا على أرجلنا»

لم تكن رحلة الوصول إلى طويلة سهلة، خاصة بالنسبة للأسر التي لم تكن تملك المال اللازم لاستئجار وسائل النقل، واضطر كثيرون إلى قطع المسافات سيراً على الأقدام حاملين ما استطاعوا إنقاذه من متاعهم وأطفالهم.

خرجوا من الفاشر ومعسكر زمزم والمناطق المحيطة بهم، رجالاً ونساءً وأطفالاً ومسنين، حملت الأمهات صغارهن، وسند الأبناء آباءهم، ومضوا في طرق النزوح تحت أشعة الشمس بما توفر لديهم من ماء وزاد.

وصل بعضهم منهكاً بلا مأوى أو ممتلكات، فيما وصل آخرون دون أفراد من أسرهم بعدما فرقتهم ظروف الحرب خلال رحلة الهروب. لكن الوصول إلى طويلة لم يكن نهاية المعاناة، بل بداية مرحلة أخرى من الحرمان. كان الماء أول تحدياتها اليومية.

التعليم متوقف تماماً منذ عامين، وأطفال لم يدخلوا المدارس منذ أكثر من أربع سنوات

الوصول إلى طويلة لم يكن نهاية المعاناة، بل بداية مرحلة أخرى من الحرمان.

الحرب لم تفرق الأسر فقط، بل حرمت أطفالاً من حقهم في التعليم.

تقطع النساء والأطفال مسافات طويلة بحثاً عن الماء، وفي بعض الأيام يعودون دون أن يجدوه.

الماء رحلة يومية

في دبة نايرة لا تتوفر المياه بصورة منتظمة، وتعتمد الأسر على نقاط محدودة للحصول عليها، من بينها (البرام) التي قد يجدها النازحون أحياناً ممتلئة بالمياه وأحياناً أخرى خالية. وتبدأ رحلة البحث عن الماء مع ساعات الصباح الأولى، إذ تقطع الأسر مسافة تتراوح بين عشر دقائق وربع ساعة للوصول إلى نقاط المياه قبل العودة محملة بالجركانات.

لكن المسافة التي قد تبدو قصيرة في ظاهرها تصبح مرهقة حين تتكرر يومياً، خاصة بالنسبة للنساء والأطفال الذين يضطرون إلى حمل أوعية المياه والسير بها في ظل الجوع والمرض والإرهاق.

ولا تقتصر آثار نقص المياه على صعوبة الحصول على مياه الشرب، بل تمتد إلى الطهي والغسل والنظافة الشخصية، وهي احتياجات أساسية تتأثر جميعها عندما لا تجد الأسرة ما يكفيها من المياه.

ويظل الأطفال الأكثر عرضة لمضاعفات هذه الظروف بسبب ضعف أجسادهم وقلة قدرتهم على تحمل العطش والمشي لمسافات طويلة، فضلاً عن المخاطر الصحية المرتبطة بنقص المياه والنظافة.

«العلاج مرات بيغيب»

إلى جانب نقص المياه والغذاء، تواجه الأسر النازحة صعوبات في الحصول على العلاج، إذ يقول الأهالي إن الخدمات العلاجية والأدوية تتوفر أحياناً وتغيب في أحيان أخرى دون انتظام يضمن تلبية احتياجات المرضى.

وعندما يغيب العلاج، تضطر بعض



الأسر للجوء إلى العلاجات البلدية باستخدام الأعشاب والوصفات المتوارثة عن الأجداد باعتبارها الخيار المتاح أمامهم في ظل محدودية الإمكانات. وقد تنفع هذه العلاجات أحياناً، وقد لا تحقق النتيجة المطلوبة، لكنها تظل بالنسبة إلى بعض النازحين وسيلة لمواجهة المرض عندما لا يجدون الدواء.

وتتضاعف المخاطر بالنسبة للأطفال والنساء وكبار السن، خصوصاً في ظل نقص الغذاء والمياه النظيفة، إذ يصبح الجسم أكثر عرضة للأمراض بينما يظل الحصول على الرعاية الصحية أمراً غير مضمون.

وهكذا تتداخل معاناة النازحين، فنقص المياه يؤثر على الصحة والنظافة، ونقص الغذاء يضعف الأجساد، وغياب العلاج يجعل مواجهة المرض أكثر صعوبة.

الاحتياجات تتراكم

تقول الأسر النازحة إن معاناتها لا تتعلق باحتياج واحد، بل تشمل الغذاء ومياه الشرب ومواد الإيواء والملابس

في ظل ظروف معيشية قاسية لا توفر الحد الأدنى من الاستقرار.

فبعض الأسر لا تحصل على الغذاء الكافي، فيما تعيش أخرى في أوضاع إيواء تفتقر إلى الحماية من الشمس والمطر والبرد. ولمواجهة احتياجات الطهي، يضطر النازحون إلى الخروج نحو الأراضي المحيطة لجمع الحطب في مهمة إضافية تضاف إلى يومهم المرهق أصلاً بالبحث عن الماء والغذاء.

أما الملابس فقد أصبحت حاجة ملحة بعدما تمزق كثير منها نتيجة شهور طويلة من التشرد والتنقل. ويشير الأهالي إلى أن أغلب الملابس أصبحت رثة وبالية، ولم تعد تكفي لستر أجسادهم وأجساد أطفالهم.

وبالنسبة إليهم، لا تتعلق الملابس بالدفء وحده، بل بالكرامة الإنسانية والقدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الشخصية لأفراد الأسرة.

عامان بلا تعليم

وسط هذه الاحتياجات المتراكمة، تبرز معاناة الأطفال بوصفها واحدة من أكثر القضايا التي تؤرق الأسر في دبة نايرة. يقول الأهالي إن التعليم متوقف تماماً منذ عامين، فيما يوجد أطفال لم يدخلوا المدارس منذ أكثر من أربع سنوات، وأصبحت أعمارهم أكبر من العمر المعتاد للالتحاق بالصف الأول.

فالأطفال الذين كان يفترض فيهم أن يحملوا حقائبهم كل صباح ويتجهوا إلى الفصول الدراسية، يقضون أيامهم بين الخيام في ظل الجوع والعطش والخوف، بعيداً عن الكتب والمعلمين والبيئة التعليمية.

ومع مرور الوقت، تتسع الفجوة التعليمية بينهم وبين أقرانهم، ويزداد خطر فقدانهم فرص مواصلة التعليم، خاصة أن بعضهم أمضى سنوات طويلة خارج المدرسة. ولا تتوقف آثار الحرب عند فقدان المنازل والأهل ومصادر العيش، بل تمتد إلى مستقبل الأطفال الذين يجدون أنفسهم أمام سنوات من أعمارهم تضيع دون تعليم أو استقرار.

مطالب للمنظمات

يطالب أهالي دبة نايرة المنظمات الإنسانية بتوفير المياه بصورة قريبة ومنتظمة، وتقديم الغذاء الكافي ومواد الإيواء والملابس، إلى جانب توفير العلاج والأدوية بصورة مستمرة. لكن التعليم يأتي في مقدمة مطالبهم، إذ يرون أن استمرار حرمان الأطفال من الدراسة يهدد مستقبل جيل كامل، خاصة أولئك الذين مضت عليهم أكثر من أربع سنوات دون دخول الفصول الدراسية. ويؤكد الأهالي أن أطفالهم لا يستطيعون الانتظار أكثر، وأن توفير التعليم أصبح ضرورة لا تقل أهمية عن الغذاء والماء والعلاج، كما يطالبون بتقديم الدعم المعنوي والنفسي للأسر التي عانت فقدان أفرادها وتشتت عائلاتها وتعيش آثار الحرب والنزوح دون استقرار.

حلم العودة أن تتوقف الحرب

وعندما يسأل النازحون عن أمنياتهم، تتفق أغلبية الأسر على مطلب واحد، هو أن تتوقف الحرب ليتمكنوا من العودة إلى مناطقهم ومنازلهم. لا يطلبون أكثر من حياة آمنة، ومياه قريبة، وغذاء يكفي أطفالهم، ومدرسة تفتح أبوابها أمام الصغار، وعلاج يجدونه حين يمرض أحد أفراد الأسرة.

لم تكن رحلة الوصول إلى طويلة سهلة، واضطر كثيرون إلى قطع المسافات سيراً على الأقدام.

استمرار حرمان الأطفال من الدراسة يهدد مستقبل جيل كامل.

مشروع الجزيرة..
الوقود والري يهددان الموسم الشتوي



في وقت يفترض أن تنشغل فيه آلاف الأسر الزراعية في مشروع الجزيرة والمناقل بتجهيز أراضيها لاستقبال الموسم الشتوي، تبدو الحقول أمام مشهد مغاير؛ قنوات ري تعاني تراكم الطمي والحشائش، ووقود شحيح تعجز أيدي المزارعين عن شرائه، وإدارة غائبة لا تتابع عمليات التحضير والزراعة.

وبين هذه الأزمات المتشابكة، تتراجع فرص زراعة القمح، أحد أهم المحاصيل الاستراتيجية في البلاد، فيما تتزايد المخاوف من موسم جديد يضاف إلى خسائر المزارعين الذين أنهكتهم الحرب والديون.

ويواجه الموسم الزراعي الشتوي في مشروع الجزيرة والمناقل تحديات متفاقمة، في ظل غياب الإدارة وأجهزة الري، ونقص الوقود المستخدم في تحضير الأرض، فضلاً عن تدهور البنية التحتية لقنوات الري وتراكم الطمي والحشائش، وهي عوامل تهدد بإرباك الجدول الزراعي وتراجع المساحات المزروعة بمحصول القمح خلال الموسم الحالي.

ويُعد مشروع الجزيرة، الممتد على مساحة تقدر بنحو 2,2 مليون فدان، أحد أهم ركائز الإنتاج الزراعي في السودان، ومصدراً رئيسياً لمعيشة مئات الآلاف من الأسر، لكن الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 ألقت بظلال ثقيلة على نشاطه، بعدما تضررت قنوات الري وتراجعت كفاءة الخدمات الزراعية، فضلاً عن تعطل جوانب من الإدارة والمتابعة الفنية.

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) إلى أن أكثر من 1,8 مليون أسرة سودانية تعمل في الزراعة والرعي، بما يعادل نحو 9 ملايين شخص، الأمر الذي يعكس حجم ارتباط الأمن المعيشي للسكان باستمرار النشاط الزراعي.

ورغم قدرة المزارعين على مواصلة الإنتاج في ظروف الحرب، فإن الوصول إلى الأراضي وتوفير المدخلات الزراعية يمثلان عقبتين أساسيتين أمام استقرار العملية الإنتاجية.

وقال المزارع أمير عبد الغني لـ«أفق جديد»، إن نقص الوقود دفع المزارعين إلى فتح المياه داخل الحواشات عبر قنوات الري دون إجراء عمليات تطهيرها، ما أدى إلى تدفق المياه إلى الشوارع، وتسبب في معاناة إضافية للمزارعين وأعاق انسياب المياه بالصورة المطلوبة إلى الأراضي الزراعية.

ويقول المزارع عبد الفتاح الهادي إن مشروع الجزيرة يمر بحالة انهيار، في ظل الغياب الكامل للإدارة والري، وعدم وجود متابعة فعلية للعملية الزراعية، محذراً من أن استمرار الوضع الحالي يهدد بفشل العروة الشتوية لمحصول القمح، ويضاعف الأعباء المالية على المزارعين.

ويضيف الهادي لـ«أفق جديد»، أن الموسم لا يزال في مراحله الأولى، وكان من المفترض أن تبدأ عمليات تحضير الأراضي، لكن نقص الوقود وغياب الجهات المسؤولة أعاقا هذه الخطوة، قائلاً: «نحن في البدايات، وكان ينبغي أن نكون قد بدأنا تحضير الأرض، لكن الوقود معدوم، والإدارة والري غائبان، ولا يوجد أي دور أو متابعة للعملية الزراعية، وهو ما ينذر بفشل العروة الشتوية».

ولا تقتصر الأزمة، بحسب الهادي، على انعدام الوقود، بل تمتد إلى ارتفاع أسعاره في السوق الموازي، بما يجعل الحصول عليه خارج قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين يجدون أنفسهم أمام خيارين



تتراجع فرص زراعة القمح، أحد أهم المحاصيل الاستراتيجية في البلاد

أحلاهما مر: إما العجز عن زراعة أراضيهم، أو الدخول في التزامات مالية جديدة لا يملكون ضمانات لسدادها.

ويشير إلى أن المزارعين باتوا يعتمدون على إمكاناتهم الذاتية في مواجهة الأزمة، دون دعم من الدولة أو إدارة المشروع، لافتاً إلى أنهم يضطرون إلى اقتطاع جزء من احتياجات أسرهم الأساسية لتوفير متطلبات الزراعة، في محاولة للحفاظ على مصدر رزقهم وتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي.

ويقول إن استمرار هذا الوضع لا يهدد الموسم الحالي وحده، بل يفاقم مديونيات المزارعين الذين لم يتمكنوا بعد من التعافي من الخسائر التي خلفتها الحرب، ويضعهم أمام أعباء إضافية في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع قدرتهم الشرائية.

من جانبه، يصف المزارع محمد عباس الوضع بأنه أزمة متعددة الجوانب، مشيراً إلى أن انعدام الوقود، وعدم تحضير الأراضي، وغياب عمليات تطهير قنوات الري، وضعف انسياب المياه، إلى جانب غياب المفتشين والمديرين والمسؤولين عن الإدارة والري، كلها عوامل تعرقل انطلاق الموسم الزراعي.

ويحذر عباس في حديثه لـ«أفق جديد» من أن استمرار هذه الاختلالات سيقود إلى كارثة بالنسبة للمزارعين الذين يعولون على زراعة القمح لتأمين دخلهم وتغطية التزاماتهم، مؤكداً أن تطهير القنوات وتوفير الوقود وضمان وصول المياه إلى الحقول تمثل شروطاً أساسية لإنقاذ الموسم.

وقال صاحب الجرار الزراعي عبد الباسط علي إن تكلفة تحضير الفدان الواحد تبلغ 250 ألف جنيه باستخدام الدسك، و100 ألف جنيه بالمحراث، فيما تصل تكلفة فتح أبو ستة إلى 100 ألف جنيه، وفتح أبو عشرين إلى 125 ألف جنيه للفدان.

وأوضح في حديثه لـ«أفق جديد» أن سعر جالون الجازولين في السوق الموازي بلغ 150 ألف جنيه، مقابل 70 ألف جنيه في محطات الوقود، الأمر الذي يضاعف تكاليف العمليات الزراعية ويزيد الأعباء على المزارعين.

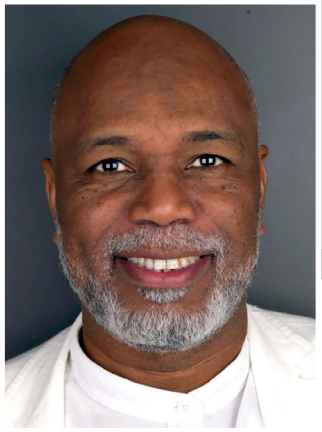
وتتجاوز تداعيات الأزمة حدود المزارع وأسرته، إذ إن تعثر زراعة القمح في مشروع الجزيرة يضعف مساهمة أحد أكبر المشروعات الزراعية في الإنتاج المحلي، في وقت يواجه فيه السودان تحديات متزايدة تتعلق بتوفير الغذاء وتقليل الاعتماد على الاستيراد. كما أن استمرار تراجع الإنتاج يهدد مصادر دخل المجتمعات الزراعية، ويزيد هشاشة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في المناطق التي تعتمد على النشاط الزراعي.

وبين غياب الإدارة وشح الوقود وتعطل قنوات الري، يجد المزارع نفسه وحيداً في مواجهة موسم لا ينتظر، وأرض تحتاج إلى التحضير ومياه لا تصل بالقدر المطلوب.

فالمسألة لم تعد مجرد تأخر في بداية الزراعة، بل خطر يمتد من الحقول إلى موائد الأسر، ومن مديونيات المزارعين إلى فاتورة استيراد الغذاء. وإذا لم تتحرك الجهات المختصة بصورة عاجلة لإعادة خدمات الري وتوفير الوقود واستعادة الإدارة الزراعية، فقد لا تكون خسارة هذا الموسم مجرد أرقام في سجلات الإنتاج، بل ضربة جديدة لمشروع ظل لعقود أحد أعمدة الاقتصاد السوداني، ولآلاف المزارعين الذين باتوا يخشون أن يفقدوا، مع كل موسم متعثر، قدرتهم على البقاء في أرضهم.

مشروع الجزيرة يمر بحالة انهيار في ظل الغياب الكامل للإدارة والري.

الوقود معدوم، والإدارة والري غائبان، ولا توجد متابعة للعملية الزراعية



د. صلاح أحمد الحبو

محو أمية المستقبل

الفصل الأخير من كتاب «السودان الحديث»

من سلسلة: الكتاب المتخيَّل — سرديات المستقبل الذي لم يُكتب بعد

وصلني صباحًا خطاب من ناشر كتابي «السودان الحديث»، يعتذر فيه عن تأخر طباعة الفصل الأخير. لم يكن السبب نقص الورق، ولا ارتفاع تكاليف الطباعة؛ فقد اكتشف المدقق اللغوي أن كلمة «المستقبل» تكررت في المخطوطة سبعًا وثلاثين مرة، دون أن يجد دليلًا واحدًا على وصوله. واقترح حذفها، خشية أن يُتهم الكتاب بالترويج لشيء لم يحدث بعد!

كتبت إليه أن المستقبل ليس حدثًا ننتظر وقوعه، وإنما قدرة نتعلمها. وأن المشكلة السودانية ليست في غياب المستقبل عن كتبنا، بل في حضور الماضي بكامل أثاثه داخل تصوراتنا عنه. فنحن نغير عناوين الفصول، ونستبدل صور الغلاف، ونحتفظ بالنص القديم؛ حتى ليبدو التاريخ مؤلفًا كسولًا يعيد نشر كتابه كلما تغير الناشر.

ولعل هذه المفارقة تفسر حاجتنا إلى ما تسميه اليونسكو «محو أمية المستقبل» (Futures Literacy)؛ وهي قدرة معرفية تساعد الإنسان على إدراك كيف تؤثر تصورات الغد في قرارات الحاضر.[1] فالمستقبل ليس خريطة مخبأة في درج الغيب، وإنما احتمالات تتشكل من اختياراتنا، ومن قدرتنا على مساءلة ما نعتقد أنه حتمي.

غير أن السودان، وقد راكم من التجارب ما يكفي لتعليم التاريخ نفسه، يبدو أحيانًا مصابًا بما أسميه «فقدان الذاكرة المستقبلية» (Futuric Amnesia)؛ وهي حالة لا ينسى فيها المجتمع ما حدث، بل ينسى ما كان ينبغي أن يتعلمه حتى لا يحدث مرة أخرى. نحتفظ بتواريخ الثورات، وننسى شروط نجاحها؛ نحفظ أسماء الاتفاقيات، ونغفل أسباب تعثرها؛ ونتذكر الذين حكمونا أكثر مما نتذكر كيف ينبغي أن نُحكم.

وفي كتابه «الخبرة والتربية» (1938)، يوضح جون ديوي أن التجربة لا تصبح تعلمًا لمجرد وقوعها، بل بما تتركه من أثر في الخبرات اللاحقة.[2] وربما لهذا لم تكن مشكلتنا قلة التجارب، وإنما أن كل جيل يتسلم التاريخ دون دليل استعمال، فيبدأ اكتشاف أخطائه كما لو كانت اختراعات وطنية جديدة.

وفي الصفحة التي تلي ذلك، وجدت في مخطوطتي قرارًا جمهوريًا متخيلًا بإنشاء «وزارة المستقبل». وقد أثار القرار دهشة مجلس الوزراء؛ إذ لم يجد أحدهم ضرورة لوزارة تختص بشيء لم يصل بعد، بينما اعترض آخر خشية أن تطالب الوزارة بمحاسبة القرارات قبل صدورها!

لم أضع للوزارة مقرًا فخمًا، ولا موكبًا رسميًا. جعلت مكتبها الأول داخل الأرشيف الوطني، لأن المستقبل الذي لا يعرف أين أودعنا دروس الماضي سيضطر إلى إعادة دفع ثمنها. وعلى بابها علقت لافتة تقول: «ممنوع دخول الحلول القديمة بأسماء جديدة».

وكان أول قراراتها إلغاء الاحتفال

المشكلة ليست في غياب المستقبل، بل في حضور الماضي داخل تصوراتنا عنه.

نغير عناوين الفصول ونستبدل صور الغلاف ونحتفظ بالنص القديم.

المستقبل ليس حدثًا ننتظر وقوعه، وإنما قدرة نتعلمها.



بإعلان الخطط، واستبداله بمراجعة نتائجها. وثانيها إنشاء سجل وطني للأخطاء المتكررة، لا لتوزيع الاتهامات، بل لمعرفة كيف تتحول الإخفاقات الفردية إلى عادات مؤسسية. أما قرارها الثالث فكان إلزام كل مسؤول بالإجابة عن سؤال واحد: ما الذي يضمن ألا يصبح مشروعك الجديد اسمًا آخر لفشل قديم؟

لم يكن السؤال إداريًا، بل معرفيًا. فقد ميز كريس أرجيريس بين التعلم الذي يصحح الأخطاء داخل القواعد القائمة، والتعلم الذي يراجع القواعد المنتجة لها.[3] وهكذا أدرك موظفو الوزارة أن تغيير الوزراء لا يعني بالضرورة تغيير فلسفة الحكم، وأن إصلاح النوافذ لا ينقذ بيتًا تتآكل أساساته.

وفي قاعة صغيرة بالوزارة، اجتمع أطفال لم يولدوا بعد، يحملون خرائط لسودان لم يُرسم. سأل أحدهم: لماذا ورثنا كل هذه الحروب ولم نرث الحكمة التي تمنعها؟ ولماذا تركتم لنا أسماء الأبطال، ولم تتركوا مؤسسات تحمي أحلامهم؟

لم أجد جوابًا يليق ببراءة السؤال.

تذكرت جون بول ليدراخ، الذي جعل «الخيال الأخلاقي» قدرة على تصور علاقات إنسانية تتجاوز دورات العنف.[4] فالسلام ليس مجرد إسكات البنادق، بل إعادة تعليم المخيلة الاجتماعية كيف ترى الآخر خارج صورة العدو، وكيف تجعل الاختلاف طريقًا للتعايش لا مقدمة للإقصاء.

وهنا تتضح وظيفة وزارة المستقبل: ليست التنبؤ بما سيحدث، بل مساءلة ما نفعله الآن. إنها وزارة افتراضية لشيء واقعي تمامًا: تحويل الوعي من ذاكرة للأحداث إلى قدرة على صناعة الاحتمالات.

وفي منهج «التحليل السببي متعدد الطبقات»، يدعونا سهيل عنايت الله إلى تجاوز ظاهر الأزمات نحو بنيتها ورؤاها الثقافية واستعاراتها العميقة.

[5] ولعل السودان يحتاج إلى هذه القراءة؛ فخلف الصراع على السلطة تصورات متنازعة عن الدولة، وخلف الانقسامات الاجتماعية ذاكرات لم تتصالح، وخلف تكرار البدايات عجز مؤسسي عن حماية ما تحقق.

وعند مراجعتي الفصل، عثرت على هامش لم أكتبه بعد، يحمل إحالة إلى كتاب سيصدر عام 2050 بعنوان «الكتاب المتخيَّل: سرديات المستقبل الذي لم يُكتب بعد»، لمؤلف يُدعى صلاح أحمد الحبو.[6] وكانت المفارقة أنني أستشهد بكتاب لم أؤلفه، في فصل من كتاب لم يُنشر، عن مستقبل لم يحدث!

غير أن الهامش حمل عبارة استوقفتني: «ليست أمية المستقبل جهلًا بما سيحدث، بل عجزًا عن إدراك ما ينبغي تغييره حتى يحدث ما نريد».

عند المساء، اتصل الناشر مجددًا. قال إن الكتاب أصبح جاهزًا، لكنه اكتشف مشكلة أخيرة: الفصل الأخير لا يحتوي على خاتمة.

أجبته أن ذلك مقصود؛ فالمستقبل الذي نكتب خاتمته مسبقًا ليس مستقبلًا، وإنما ماضٍ يتنكر في ملابس الغد.

طلب مني عنوانًا للطبعة المقبلة، فكتبت على الصفحة البيضاء:

«السودان الذي تعلم أخيرًا ألا يبدأ من الصفر».

ثم أغلقت المخطوطة، وتركت الصفحة الأخيرة مفتوحة للأجيال القادمة؛ لعلها تكتب ما عجزنا عن تخيله، وتكتشف أن أعظم ما يمكن أن نورثه لها ليس الإجابات، بل القدرة على ألا تعيش أسئلتنا القديمة إلى الأبد.

كل جيل يتسلم التاريخ دون دليل استعمال.

نحتفظ بتواريخ الثورات وننسى شروط نجاحها.

الهوامش والمراجع

[1] اليونسكو — محو أمية المستقبل (Futures Literacy).

مفهوم معرفي يساعد الأفراد والمؤسسات على إدراك دور تصورات المستقبل في فهم الحاضر واتخاذ القرارات.

UNESCO – Futures Literacy

[2] ديوي، جون (1938). — Experience and Education

«الخبرة والتربية».

يتناول استمرارية الخبرة وأثر التجارب السابقة في تشكيل التعلم اللاحق.

[3] أرجيريس، كريس (1977). Double Loop Learning in Organizations. Harvard Business Review.

يتناول التعلم التنظيمي الذي يتجاوز تصحيح الأخطاء إلى مراجعة الافتراضات والقواعد المنتجة لها.

[4] ليدراخ، جون بول (2005). The Moral Imagination: The Art and Soul of Building Peace. Oxford University Press.

يتناول دور الخيال الأخلاقي في تجاوز دورات العنف وبناء السلام المستدام.

[5] عنايت الله، سهيل (1998). Causal Layered Analysis: Poststructuralism as Method. Futures، 30(8)، 815–829.

يقدم منهجًا لتحليل المشكلات عبر مستوياتها الظاهرة والبنيوية والفكرية والثقافية.

[6] الحبو، صلاح أحمد (2050). الكتاب المتخيَّل: سرديات المستقبل الذي لم يُكتب بعد.

كتاب استشرافي متخيَّل، إصدار افتراضي لعام 2050. يمثل مرجعًا سرديًا مبتكرًا ضمن المشروع الأدبي، وليس مصدرًا منشورًا فعليًا

دقّة طعمية يا أهل الكرامة!



أحمد حسن فانابي

في مشهد مؤلم، ظهرت إحدى المعلمات على وسائل التواصل الاجتماعي تتحدث عن حرمان التلاميذ من وجبة الإفطار. وذكرت، على سبيل المثال، أن إحدى الطالبات لم تجد ما تأكله صباحاً، فاكتفت بـ«دقّة طعمية»؛ وهي فتات حبات الطعمية المتبقية، التي اعتدنا في أحوالنا الطبيعية أن نلقي بها في سلة المهملات.

تأملوا المشهد قليلاً: طفلة في عمر النمو، تذهب إلى مدرستها بمعدة خاوية، ولا تجد ما تسد به رمقها سوى بقايا الطعام. كيف لها أن تركز في درس أو تستوعب معلومة، وجسدها يطلب لقمة تسنده؟ وكيف نتحدث عن مستقبل جيل، بينما لا نستطيع أن نوفر لأطفاله وجبة إفطار؟

لكن ما يوجع أكثر في حكاية هذه الطفلة أن ندرك أنها ليست مجرد ضحية للفقر أو ضيق ذات اليد، بل ضحية حرب عبثية أشعلها المتنافسون على السلطة، ودفع ثمنها شعب لا علاقة له بأطماعهم ولا بمشروعاتهم السياسية والعسكرية.

لقد اختطف هؤلاء جميعاً مستقبل البلاد، كلٌّ بطريقته، وكلٌّ يبحث عن نصيبه من السلطة والثروة. قيادة الجيش، ممثلة في البرهان ورفاقه، أدخلت البلاد في حرب تحت لافتة حماية الدولة والشعب (الحكم مقابل الحماية)، بينما انتهى الأمر إلى دولة ممزقة وشعب مشرّد وجائع. وكتائب الإسلاميين تقاتل لاستعادة سلطة نزعتها منها ثورة ديسمبر المجيدة، أما الدعم السريع، فلم يعد يخفي أن السلطة جزء أصيل من معركته، وقد عبّر التعايشي، رئيس وزراء حكومة تأسيس، عن ذلك صراحة حين قال إنهم يقاتلون اليوم من أجل اقتسام السلطة غداً. أما حركات دارفور، فهي المستفيد الأكبر؛ ستة وزراء من قبيلة واحدة، والوزارة والمناصب والإعفاءات الجمركية واستغلال الذهب مقابل البندقية.

وهكذا أصبح السودان ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات والطموحات، وأصبح المواطن هو الطرف الوحيد الذي لا يملك بندقية ولا سلطة ولا صوتاً مسموعاً. هو الذي يفقد بيته، ويُهجّر من قريته، ويبحث عن الدواء والخبز، بينما يتحدث الآخرون باسمه ويقررون مصيره دون أن يسألوه.

يا أهل الكرامة، أي كرامة هذه التي يتحدثون عنها وطفلة سودانية لا تجد ما تفطر به سوى دقّة الطعمية؟ وأي عزة نفس يمكن أن تبقى لأم تعجز عن توفير لقمة لأطفالها؟ وهل هناك إهانة للإنسان أكبر من أن يصل به الحال إلى أكل مخلفات الطعام، بل إلى تناول «الأمباز» لسد جوعه؟

أربعة أعوام عجاف مرّت، والبلاد تزداد انهياراً، وحكومة البرهان وإدريس عاجزة عن توفير أبسط مقومات الحياة. لا أمن، ولا خبز، ولا غاز، ولا كهرباء، ولا حتى أفق واضح للخروج من هذه الكارثة. حكومة لا يشعر المواطن بوجودها إلا من خلال

طفلة في عمر النمو، تذهب إلى مدرستها بمعدة خاوية.

كيف نتحدث عن مستقبل جيل، بينما لا نستطيع توفير وجبة إفطار؟

ضحية حرب عبثية أشعلها المتنافسون على السلطة.



مواكب السيارات الفارهة وكثرة المسؤولين، بينما يعيش الناس تحت وطأة الجوع والخوف والنزوح. وفي المقابل، لا يبدو أن أمراء الحرب قد تخلوا عن امتيازاتهم أو نمط حياتهم المترف، رغم كل هذا الخراب الذي يحيط بهم.

على البرهان أن يتحمل مسؤوليته، وأن يعلن المجاعة، ويوقف الحرب بدلاً من الاستمرار في إدارة بلد ينهار أمام عينيه. وعلى إدريس أن يدرك أن حكومته أخفقت في أداء أبسط واجباتها، وأن يتقدم باستقالته، بدلاً من البقاء على رأس حكومة لا تقدم للناس ما يثبت أنها تشعر بمعاناتهم.

إن الكرامة ليست في الشعارات ولا في مواكب السلاح، وليست في السيطرة على القصر أو كراسي الحكم. الكرامة أن يجد الطفل وجبة إفطاره، وأن تذهب الطالبة إلى مدرستها دون أن يشغلها الجوع عن دروسها، وأن يجد المواطن ما يسد رمقه ويحفظ له إنسانيته.

دقّة طعمية يا أهل الكرامة!

ليست مجرد حكاية طفلة جائعة، بل حكاية وطن كامل أُهينت كرامته على أيدي المتصارعين على حكمه. وطن غني بموارده، عظيم بشعبه، لكنه أصبح عاجزاً عن إطعام أطفاله.

فإلى متى تستمر هذه المأساة؟ وإلى متى يبقى الشعب يدفع ثمن أطماع لا تنتهي؟

أوقفوا هذه الحرب، فقد جاع أطفال السودان، ولم يعد في وسع هذا الشعب أن يحتمل مزيداً من العبث.



الخرطوم تعتمد مراكز تعليمية بديلة



الخرطوم – ابتسام حسن

أعلنت وزارة التعليم والتربية الوطنية بولاية الخرطوم افتتاح أربعة مراكز للتعليم البديل الحكومي بمنطقة الصفوة بمحلية أم درمان، لاستيعاب الوافدين والمتأثرين بالحرب من ولايات كردفان ودارفور، والبالغ عددهم (1580) من الأطفال والشباب خارج المدرسة.

واعتبر تربويون أن هذه المراكز يمكن أن تغطي 20% فقط من الاحتياج الفعلي، على اعتبار أن هؤلاء هم المسجلون فقط، وبالتأكيد أن العدد الحقيقي أكبر من ذلك بكثير، خاصة إذا استصحبنا واقع الأرقام المهولة التي تتحدث عن التسرب. ونادى التربويون إلى أنه من الأولى والأجدى صيانة المدارس التي دمرتها الحرب، باعتبارها مباني قائمة ودائمة، ومِلكًا للأحياء السكنية، منوهين إلى أنه يمكن أن تكون هذه المدارس تحت مسمى «مراكز أطفال أم درمان والوافدين»، وليس مراكز للوافدين فقط، حتى لا يشعر الأطفال بالتمييز والعنصرية، لأن التعليم هو الذي يوحد المجتمع.

كسب إعلامي

وطالبت الخبيرة التربوية درية محمد بابكر بأن تكون المراكز دائمة، حتى لا يعود الأطفال مجددًا إلى دائرة التسرب، وقالت لـ«أفق جديد» إن أربعة مراكز هي بالتأكيد غير كافية، ويمكن زيادتها لتكون 14 مركزًا، مثلًا في أم درمان، مع تعيين معلمين دائمين.

واعتبرت درية أن الهدف من قيام هذه المراكز ليس حل المشكلة، ولكن القصد من وراء ذلك الكسب الإعلامي.

وقالت إن مصير الطلاب خارج المدرسة في بقية الولايات يعتبر مسؤولية حكومات الولايات، ومن قبلها حكومة المركز ووزارة التربية والتعليم، داعية الوزارة إلى حصر الطلاب، ومن ثم الضغط على الحكومات المختلفة لوضع المعالجات، وذلك بانتهاج سياسات واضحة تجاه التعليم، بوضع ميزانيات لا تقل عن 20%، لتساعد في صيانة البنية التحتية للمدارس وتوفير جميع المدخلات التعليمية، حتى ينعم أطفال السودان بتعليم جيد يلبي الطموحات.

واعتبرت درية أن الخطوة لاستيعاب الوافدين والمتأثرين بالحرب في ولايات كردفان ودارفور، والبالغ عددهم 1580 من الأطفال والشباب، في حد ذاتها خطوة جيدة، مشيرة إلى أن من واجب الحكومات في زمن الحرب أن تقوم بتوفير مراكز وبدائل للنازحين والفارين من جحيم الحروب، وهذه بداية فقط؛ لأنه، وبالحسابات البسيطة، حسب الخبيرة التربوية، فإن 1580 طالبًا مقسمين على أربعة مراكز تساوي بالحساب البسيط 395 طالبًا في المركز الواحد. ولو افترضنا وجود أربعة فصول، يعني ذلك أن الفصل سيكون فيه 98 طالبًا، ولو كان فيه ستة فصول، فسيكون عدد الطلاب 65 طالبًا. ووصفت هذا العدد بالكبير، ولا يستطيع المعلم أن يتعامل معه أو يؤدي رسالته التربوية والتعليمية على الوجه المطلوب، خاصة أن الطلاب أنفسهم يعانون من تروما الحرب.

أداة حرب

وقال الناطق الرسمي باسم لجنة المعلمين السودانيين، سامي الباقر، إن التعليم البديل في ظروف الحرب ضرورة، ونقدر الجهود المبذولة

أربعة مراكز تعليمية لا تمثل سوى 20% من الاحتياج الفعلي للأطفال خارج المدرسة



للوصول إلى الأطفال الذين التحقوا بهذه البرامج، لكن وجود مراكز محدودة لا يمثل حلًا لأزمة ملايين الأطفال خارج المدرسة. فالسؤال الذي يجب أن تجيب عنه الدولة هو: ماذا عن الأطفال الذين لم تصلهم هذه البرامج، خاصة في الولايات ومناطق النزاع والنزوح؟

وماذا عن الذين فقدوا عامًا أو أكثر من دراستهم؟

ونوّه الباقر، في تصريح لـ«أفق

1580 طفلاً وشاباً من المتأثرين بالحرب خارج مقاعد الدراسة

الهدف من قيام هذه المراكز ليس حل المشكلة، ولكن القصد الكسب الإعلامي.

جديد»، إلى أن لجنته ترى أن التعليم لا يجوز أن يتحول إلى أداة من أدوات الحرب، تُستخدم في الإتاحة والحرمان وفقًا للمناطق أو الأطراف المسيطرة عليها، أو توظف لفرض مناهج ورؤى تعمق الانقسام. وقال إن الحق في التعليم يجب أن يكون مكفولًا لكل طفل سوداني دون تمييز. وعليه، فإن المسؤولية تقع على جميع مستويات الدولة؛ الحكومة الاتحادية، والولايات، والمحليات، والجهات التعليمية، كلٌّ في نطاق اختصاصه. والمطلوب خطة وطنية معلنة لحصر جميع الأطفال خارج المدرسة، واستيعابهم، ومتابعة الملتحقين بالتعليم البديل، ومعالجة الفاقد التعليمي، وإعادة من فقدوا سنوات دراسية إلى مسارهم التعليمي، مع توفير التمويل والموارد اللازمة.

وأكد رفض لجنة المعلمين السودانيين استخدام الأرقام الجزئية أو المراكز المحدودة لتجميل واقع الأزمة والتستر على عجز السياسات التعليمية. ونوّه إلى أن المنظمات الدولية شريك في الدعم، لكنها لا تحل محل الدولة في مسؤوليتها عن ضمان التعليم.

وجدد مطالب اللجنة بتحييد التعليم عن الحرب، وحماية المدارس من الاستخدام العسكري، وضمان قومية المناهج ووحدة النظام التعليمي ومجانية التعليم، حتى لا يصبح التعليم وسيلة للإتاحة لفئة والحرمان لفئة أخرى.

وقال الباقر إن التعليم حق لكل طفل، ومسؤولية الدولة لا تسقط بالحرب، ولا يجوز توظيفها لخدمة أطرافها.

عون وإسناد

وكانت وزارة التعليم والتربية الوطنية بولاية الخرطوم قد أعلنت عن افتتاح أربعة مراكز للتعليم البديل الحكومي بمنطقة الصفوة بمحلية أم درمان، لاستيعاب الوافدين والمتأثرين بالحرب من ولايات كردفان ودارفور، والذين يبلغ عددهم (1580) وافدًا من الأطفال والشباب خارج المدرسة.

وأعلنت مديرة تعليم الكبار بوزارة التعليم والتربية الوطنية بولاية الخرطوم، أ. إيمان حسن عوض، خلال الزيارة التي قام بها وفد الوزارة والمحلية لمنطقة الصفوة والوقوف على مراكز الوافدين، بحضور مديرة تعليم الكبار بمحلية أم درمان صفاء أبو القاسم، والطاقم الإداري والفني بإدارة تعليم الكبار بالولاية والمحلية، ومديري مراكز تعليم الكبار بالمنطقة، استعداد الوزارة لتقديم كل العون والإسناد لهذه المراكز حتى يتم دمج الطلاب الوافدين في التعليم.

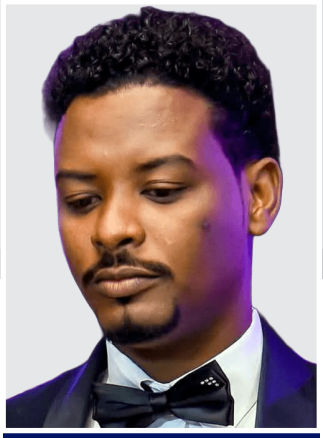
وأشادت مديرة الإدارة بدور اللجان المجتمعية بالمنطقة والخدمة التي قدمتها للوافدين، بجانب توفيرها مراكز الإسناد التعليمي لهم، وقالت إن الوزارة قدمت لهذه المراكز الدعم الفني والمنهج الدراسي للطلاب الدارسين، وقدمت الشكر للوزير وإدارات التعليم بالوزارة.

وكانت الأستاذة خالدة الإمام، مدير المرحلة المتوسطة بمحلية سودري بشمال كردفان ومسؤولة مراكز الوافدين بمنطقة الصفوة، قد شاركت في الاجتماع، وقدمت تنويرًا عن أعداد الطلاب والدعم الذي قدم لهم من الجهات المختصة في الولاية والمحلية، وأشادت بالدعم الذي قدمته ولاية الخرطوم للوافدين من أجل إلحاق الطلاب بالتعليم.

التعليم البديل ضرورة في ظروف الحرب، لكنه لا يمثل حلاً لأزمة ملايين الأطفال.

التعليم لا يجوز أن يتحول إلى أداة من أدوات الحرب.

ثلاثة وجوه للموت في السودان.. الجوع والمسيرات وخطاب الكراهية



حسام حامد

الحرب تحولت إلى حصار شامل يطارد الإنسان في تفاصيل حياته اليومية

ليس على المواطن السوداني البحث عن جبهة الحرب حتى يجد نفسه في قلبها، إذ إن الحرب التي تمددت في البلاد منذ أبريل 2023 لم تعد مجرد اشتباكات بين جيشين، أو معارك للسيطرة على المدن والمواقع الاستراتيجية، وإنما تحولت إلى حصار شامل يطارد الإنسان في تفاصيل حياته اليومية، يحاصره الجوع حين يبحث عن لقمة العيش، وتطارده المسيرات في الأسواق والطرقات والمنازل، وتسلبه الحرب أمنه ومأواه، ثم يأتي خطاب الكراهية ليحاصره في هويته وانتمائه، ويضعه أمام خطر أن يصبح عدواً لمواطن آخر لمجرد اختلاف المنطقة أو القبيلة أو الموقف.

إنها مأساة متعددة الوجوه، لا تترك للمواطن منفذاً آمناً للنجاة؛ فمن ينجو من القصف قد لا ينجو من الجوع، ومن يغادر منزله هرباً من المعارك قد يجد نفسه في معسكر نزوح تنقصه أبسط مقومات الحياة، ومن ينجح في الوصول إلى منطقة أكثر أمناً لا يضمن أن يجد فيها عملاً أو علاجاً أو غذاءً، أو حتى القبول من الآخر؛ أما من بقي في مناطق المواجهات، فهو يعيش تحت تهديد الموت المفاجئ، دون أن يعرف متى تأتي الضربة التالية، أو من أين ستأتي.

الجوع.. حرب أخرى على أجساد السودانيين

وفي الوقت ذاته، لم تعد المجاعة في السودان مجرد احتمال تلوح به تقارير المنظمات الدولية، بل أصبح خطرها حاضراً في حياة الملايين، مع اتساع رقعة انعدام الأمن الغذائي وتراجع القدرة على إنتاج الغذاء وتوزيعه وشرائه، وتشير بيانات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي إلى أن نحو 19,5 مليون سوداني واجهوا مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي خلال الفترة من فبراير إلى مايو 2026، بينهم نحو 135 ألف شخص في المرحلة الخامسة، وهي مرحلة الكارثة، وأكثر من خمسة ملايين في مرحلة الطوارئ.

وتزداد الصورة قتامة مع تحذير المنظمة من تعرض 14 منطقة في دارفور وكردفان لخطر المجاعة، إذا استمر القتال وتفاقمت عمليات النزوح وتعطلت المساعدات الإنسانية، وهذه ليست أرقاماً مجردة في تقرير دولي؛ إنها ملايين الوجوه التي تختصرها أم عاجزة عن توفير وجبة لأطفالها، وأب فقد مصدر رزقه، وأسرة تبيع ما تبقى من مقتنياتها لتشتري طعاماً لا يكفيها إلا أياماً.

والمفارقة المؤلمة أن السودان بلد يمتلك من الأراضي الزراعية والموارد المائية والثروة الحيوانية ما يؤهله ليكون من أهم سلال الغذاء في المنطقة، لكنه أصبح يستجدي المساعدات ويواجه خطر المجاعة؛ إذ بلغ إنتاج الحبوب في 2025 نحو 5,2 مليون طن، بانخفاض 22 في المئة عن العام السابق، وفق تقديرات منظمة الأغذية

يحاصره الجوع، وتطارده المسيرات، وتسلبه الحرب أمنه ومأواه.

من ينجو من القصف قد لا ينجو من الجوع.

والزراعة؛ ولم تكن الحرب وحدها وراء هذا التراجع؛ فالنزوح، ونقص الوقود والمدخلات الزراعية، وتعطل سلاسل الإمداد، وتراجع القدرة على الوصول إلى الحقول، كلها اجتمعت لتضرب الإنتاج في واحدة من أكثر اللحظات حاجة إلى الغذاء.

المسيرات.. الموت الذي يأتي من السماء

وفي السياق نفسه، إذا كان الجوع ينهش حياة السودانيين ببطء، فإن المسيرات تنقل الموت إليهم في لحظات خاطفة؛ إذ لم تعد هذه الطائرات مجرد أدوات عسكرية في حسابات التفوق الميداني، فقد أصبح استخدامها المتصاعد يوسع دائرة الخطر لتشمل الأسواق ومحطات الكهرباء ومصادر المياه ومرافق الخدمات والأحياء السكنية.

وفي تقرير نشره مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 17 نوفمبر 2026، ورد أن ما لا يقل عن 1،390 مدنياً قُتلوا خلال النصف الأول من العام، وأن أكثر من 80 في المئة من هذه الوفيات ارتبطت بضربات المسيرات؛ وارتفع العدد الموثق للقتلى المدنيين إلى أكثر من 2،230 حتى نهاية أكتوبر، بينهم أكثر من 1،630 قتيلاً بسبب المسيرات.

هذه الأرقام تكشف تحولاً خطيراً في طبيعة الحرب؛ إذ إن المسيرة التي تستطيع الوصول إلى مناطق بعيدة عن خطوط الاشتباك تجعل المسافة عن الجبهة ضماناً زائفاً للسلامة، ولم يعد المواطن يعرف إن كان ذهابه إلى السوق بحثاً عن الطعام، أو توجهه إلى المستشفى طلباً للعلاج، أو انتقاله بين المدن هرباً من المعارك، سيعيده إلى أسرته سالماً.

والأشد قسوة أن استهداف البنية التحتية لا يتوقف أثره عند لحظة الانفجار وحسب؛ حين تتعطل الكهرباء تتوقف أجهزة طبية، وتتأثر محطات المياه، وتتراجع القدرة على حفظ الأغذية وتشغيل المرافق الصحية؛ وحين تضرب محطات الوقود تتعطل وسائل النقل والإمداد، وتصبح المساعدات أكثر كلفة وصعوبة في الوصول، هكذا يتحول الهجوم على منشأة مدنية إلى سلسلة من الأضرار التي تمتد إلى آلاف الأسر، وربما إلى ملايين الأشخاص.

الحرب.. وطن يتسع فيه النزوح ويضيق فيه الأمل

إلى ذلك، منذ اندلاع الحرب، لم يعد المنزل عنواناً للاستقرار، ولا المدينة ضماناً للأمان، ولا الطريق وسيلة للوصول إلى حياة أفضل؛ ملايين السودانيين اقتُلعوا من أماكنهم، وتوزعوا بين النزوح الداخلي واللجوء إلى دول الجوار، تاركين خلفهم بيوتاً وذكريات وأعمالاً وممتلكات ربما لن يستطيعوا استعادتها.

لكن النزوح ليس انتقالاً من مكان إلى آخر فحسب؛ إنه اقتلاع للإنسان من شبكة حياته، الطفل الذي انقطع عن مدرسته، والمريض الذي فقد طبيبه، والموظف الذي توقف راتبه، والمزارع الذي لم يعد قادراً على الوصول إلى أرضه، جميعهم يدفعون ثمن حرب لم يختاروها، ولا يملكون قرار إيقافها.

وفي الوقت ذاته، نجد أن الاقتصاد الذي كان يعاني أصلاً من اختلالات عميقة قبل الحرب تعرض لضربة هائلة؛ إذ انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 29,4 في المئة في 2023، ثم 14 في المئة في 2024، وفق تقديرات البنك الدولي؛ وارتفعت نسبة الفقر المدقع المقدرة من 48 في المئة



في 2023 إلى 59 في المئة في 2025؛ هذه ليست خسائر في دفاتر الحسابات فقط؛ إنها وظائف اختفت، وأسر فقدت دخلها، وخدمات تراجعت، وطبقة واسعة من المجتمع وجدت نفسها عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة.

ولا يمكن فصل هذا الانهيار عن التراكمات التاريخية التي أضعفت الدولة والاقتصاد، بما في ذلك إرث العقود الثلاثة لحكم البشير، وفقدان معظم عائدات النفط بعد انفصال جنوب السودان، وتراكم الديون، وضعف الإنتاج وتنويع الاقتصاد؛ لكن الحرب الحالية أضافت إلى ذلك تدميراً واسعاً للقدرات الإنتاجية والمؤسسات والخدمات، وجعلت كلفة إعادة بناء الدولة أكبر بكثير.

خطاب الكراهية.. تحول الضحية إلى عدو

إلى ذلك، وسط كل هذا الخراب، تبرز جبهة لا تقل خطورة عن جبهات القتال.. جبهة الكراهية؛ فحين يصبح الانتماء الجغرافي أو القبلي تهمة، وحين يُحاسب الإنسان على هوية جماعته لا على فعله، وحين تتحول منصات التواصل الاجتماعي إلى ساحات للتخوين والتحريض والتشفي، فإن الحرب تكون قد تجاوزت استهداف الأجساد إلى استهداف فكرة الوطن نفسه.

إن أخطر ما ينتجه خطاب الكراهية أنه يمنح العنف مبررات اجتماعية، ويجعل الاعتداء على المدنيين قابلاً للتسويغ لدى بعض المتعصبين، ويضعف التضامن مع الضحايا إذا كانوا من منطقة أو جماعة مختلفة؛ وهنا يصبح المواطن محاصراً حتى في حقه في التعاطف؛ عليه أن يثبت أولاً أنه ينتمي إلى الجهة الصحيحة حتى يستحق الحزن على مأساته!

وقد حذّر مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في تقريره الصادر في سبتمبر 2025، من تصاعد العنف الإثني وخطاب الكراهية والتحريض على العنف، مشيراً إلى أن تسييس

أصبح خطر المجاعة حاضراً في حياة الملايين.

المسيرات تنقل الموت إلى السودانيين في لحظات خاطفة.

المسافة عن الجبهة أصبحت ضماناً زائفاً للسلامة.

النزوح اقتلاع للإنسان من شبكة حياته.

الصراع على أسس إثنية، في ظل التمييز والتفاوتات التاريخية، يهدد الاستقرار والتماسك الاجتماعي على المدى الطويل.

وهذه واحدة من أخطر نتائج الحرب، لأن توقف إطلاق النار لا يعني بالضرورة توقف آثارها؛ قد تصمت المدافع، لكن الكلمات التي زرعت العداوة ستظل تعمل في النفوس، وقد تتحول الخصومات الرقمية إلى قطيعة اجتماعية، ثم إلى انتقام مؤجل، إذا لم تواجه بخطاب وطني مسؤول ومحاسبة عادلة.

من يحاصر المواطن.. ومن يفتح له باب النجاة؟

إلى ذلك، نجد أن المواطن السوداني اليوم لا يواجه أزمة واحدة يمكن حلها بقرار منفرد من أي جهة كانت؛ إنه يواجه حصاراً مركباً، تتغذى أطرافه بعضها من بعض، الحرب تعطل الزراعة والتجارة، فيتسع الجوع، والجوع يضعف قدرة الأسر على الصمود، فيتفاقم النزوح، والمسيرات تدمر الخدمات والبنية التحتية، فتزداد صعوبة الإغاثة والعلاج؛ وخطاب الكراهية يمزق التضامن الوطني، وعليه يصبح الوصول إلى تسوية سياسية واجتماعية أكثر تعقيداً.

لهذا لا يكفي أن تتحدث الأطراف المتحاربة عن انتصاراتها، بينما تتراجع فرص السودانيين في الحياة، ولا قيمة لأي مكسب عسكري إذا كان ثمنه سوقاً مدمراً، أو مستشفى معطلاً، أو قرية أُفرغت من سكانها، أو أسرة فقدت أبناءها؛ كما لا يمكن أن يكون الانتماء الوطني شعاراً يرفع في المناسبات، ثم يُسحب من مواطن لأنه من منطقة يسيطر عليها الطرف الآخر.

وعليه، ينبغي أولاً وقف الحرب وحماية المدنيين، ووقف استهداف المنشآت الحيوية، وفتح ممرات إنسانية آمنة ومستدامة، وضمان وصول الغذاء والدواء دون عوائق أو استخدامهما أدوات للضغط العسكري والسياسي؛ والمطلوب كذلك مواجهة التحريض والكراهية، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات دون انتقائية أو حصانة، وإعادة الاعتبار للمبادرات المدنية التي ظلت تعمل وسط الخطر لتوفير الطعام والعلاج وإنقاذ الأرواح.

إذ إن البلاد لا تحتاج إلى مزيد من التعبئة التي تقسم شعبها، ولا إلى انتصارات تُقاس بعدد القتلى والقرى المدمرة، ولا إلى خطابات تتحدث عن الوطن بينما تترك مواطنيه للجوع والخوف، إنه يحتاج إلى استعادة معنى الدولة، حيث تكون حياة الإنسان أغلى من الموقع العسكري، وحقه في الغذاء والعلاج والأمان أسبق من حسابات المتحاربين.

فالمأساة الحقيقية ليست أن السوداني محاصر بين المجاعة والمسيرات والحرب والكراهية فحسب، بل أن كل هذه الأخطار أصبحت تتنافس على ما تبقى من حياته، وإذا لم تتوقف هذه الدائرة، فإن الخسارة لن تكون في المدن التي دُمرت وحدها، بل في المجتمع الذي قد يخرج من الحرب مثقلاً بالجوع والذاكرة الدامية والعداوات، وعاجزاً عن التعرف إلى نفسه، وعليه فإن إنقاذ المواطن يجب أن يسبق حسابات المنتصر والمهزوم؛ إذ إن الوطن الذي لا يستطيع حماية حياة أبنائه، لن تنقذه رايات النصر المرفوعة فوق أنقاضهم.

المصادر

1. الجوع وخطر المجاعة – التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، مايو 2026

* 19,5 مليون شخص يواجهون انعداماً حاداً في الأمن الغذائي.
* 135 ألف شخص في المرحلة الخامسة (الكارثة).
* أكثر من 5 ملايين في مرحلة الطوارئ.
* 14 منطقة في دارفور وكردفان معرضة لخطر المجاعة.

المصدر: [IPC – Sudan: Major food and nutrition crisis persists](https://www.ipcinfo.org/ipcinfo-website/151-countries-in-focus-archive/issue/?utm_source=chatgpt.com)

2. المسيرات والضحايا المدنيون – مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 17 نوفمبر 2026

* 1،390 مدنياً قُتلوا خلال النصف الأول من 2026.
* أكثر من 80% من هذه الوفيات ارتبطت بضربات المسيرات.
* تجاوز عدد القتلى المدنيين الموثقين 2،230 حتى نهاية أكتوبر.
* أكثر من 1،630 منهم قتلوا بضربات المسيرات.

المصدر: [تقرير الأمم المتحدة عن الأثر المدمر لتصاعد ضربات المسيرات](https://sudan.un.org/en/326318-un-report-details-deadly-civilian-impact-surge-drone-strikes?utm_source=chatgpt.com)

3. تراجع الإنتاج الزراعي – منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، سبتمبر 2026

* إنتاج الحبوب في 2025 بلغ نحو 5,2 مليون طن.
* انخفاض 22% مقارنة بعام 2024.
* انخفاض 19% عن متوسط السنوات الخمس السابقة.
* نحو 8,6 مليون نازح داخلياً وفق تقديرات نهاية يوليو 2026.

المصدر: [FAO – Sudan Country Brief](https://cb.apps.fao.org/country.jsp?code=SDN&lang=ar&utm_source=chatgpt.com)

4. الانهيار الاقتصادي – البنك الدولي

* انكماش الناتج المحلي 29,4% في 2023.
* انكماش إضافي 14% في 2024.
* ارتفاع الفقر المدقع من 48% في 2023 إلى 59% في 2025.
* تراجع الإيرادات الحكومية من 10% من الناتج المحلي في 2022 إلى أقل من 5% في 2024-2025.

المصدر: [World Bank – Sudan Economic Overview](https://www.worldbank.org/ext/en/country/sudan?utm_source=chatgpt.com)

5. خطاب الكراهية والعنف الإثني – مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سبتمبر 2025

توثيق تصاعد العنف الإثني والتحريض وخطاب الكراهية، والتحذير من تأثير تسييس الصراع على أسس إثنية في التماسك الاجتماعي ومستقبل الاستقرار.

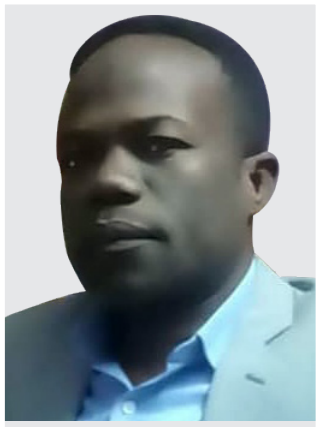
المصدر: [UN Human Rights – Sudan Crisis and Growing Ethnic Violence](https://sudan.un.org/en/301876-sudan-crisis-deepens-amid-rising-civilian-casualties-growing-ethnic-violence-and-grim?utm_source=chatgpt.com)

تنويه: لا تعني أرقام المجاعة الواردة أن جميع سكان السودان يعيشون في مجاعة مصنفة، كما أن أرقام القتلى بالمسيرات توثق الوفيات التي تمكنت الأمم المتحدة من التحقق منها، وليس بالضرورة الحصيلة الكاملة.

خطاب الكراهية يستهدف فكرة الوطن نفسه.

المواطن السوداني يواجه حصاراً مركباً تتغذى أطرافه بعضها من بعض.

الرباعية الدولية: سلام لإنهاء الحرب أم مشروع لإعادة تشكيل الدولة السودانية؟



حاتم أيوب أبو الحسن

لم تعد التحركات الدولية بشأن الأزمة السودانية تقتصر على البحث عن هدنة إنسانية أو وقف لإطلاق النار، بل بدأت تتجه نحو صياغة تصور سياسي متكامل لمستقبل السودان، تتداخل فيه اعتبارات إنهاء الحرب مع قضايا السلطة والشرعية وطبيعة الدولة ونظام الحكم في المرحلة المقبلة. ومن هنا تبرز أهمية مشروع الرباعية الدولية، التي تضم الولايات المتحدة والسعودية ومصر والإمارات، باعتباره أحد أبرز المسارات الدولية المطروحة للتعامل مع الأزمة السودانية.

فالرباعية لا تطرح مجرد مبادرة لوقف القتال، وإنما تقدم إطاراً سياسياً يبدأ بهدنة إنسانية تمهد لوقف دائم لإطلاق النار، يعقبه مسار انتقالي يقود إلى تشكيل حكومة مدنية مستقلة. وهذا يعني أن المشروع يتجاوز معالجة النتائج المباشرة للحرب إلى محاولة معالجة بعض الاختلالات التي قادت إلى انهيار الدولة وتعدد مراكز السلطة والنفوذ، وفتح الطريق أمام مرحلة جديدة يعاد فيها تنظيم العلاقة بين المؤسسات العسكرية والمدنية.

غير أن قراءة هذا المشروع تقتضي التوقف عند طبيعة الدور الذي تسعى الرباعية إلى الاضطلاع به؛ فهي ليست مجرد وسيط يجمع أطراف الحرب حول طاولة التفاوض، بل تمثل تقاطعاً لمصالح دولية وإقليمية تسعى إلى التوصل إلى صيغة تنهي الحرب وتحافظ على استقرار السودان ومحيطه الإقليمي. ولذلك، فإن نجاحها لا يرتبط فقط بقدرتها على إقناع الأطراف بوقف القتال، وإنما كذلك بقدرتها على توفير ضمانات سياسية وإقليمية تحول دون تجدد الصراع.

وفي هذا السياق، يظل الملف الأمني والعسكري أحد المكونات الأساسية لأي تسوية سياسية، لارتباطه بمستقبل الدولة ووحدة مؤسساتها، وبضرورة الوصول إلى مؤسسة عسكرية وطنية موحدة، بعيداً عن تعدد الجيوش والتشكيلات المسلحة. غير أن معالجة هذا الملف لا ينبغي أن تكون مدخلاً لتصفية الحسابات أو فرض واقع جديد بالقوة، بل يجب أن تندرج ضمن عملية سياسية متدرجة تضمن استقرار البلاد، وتحفظ حقوق السودانيين، وتؤسس لعلاقة متوازنة بين السلطة المدنية والمؤسسات النظامية.

أما التحدي الأكبر، فيتمثل في طبيعة العملية السياسية التي ستعقب وقف الحرب، ومن يمتلك حق المشاركة في صياغة مستقبل السودان. فقد أثبتت التجارب السابقة أن اختزال المشهد السياسي في مجموعة محدودة من الأحزاب والتحالفات لا ينتج توافقاً وطنياً مستداماً، بل يعيد إنتاج الانقسامات ذاتها التي ظلت تعرقل الانتقال الديمقراطي.

إن الحديث عن حكومة مدنية مستقلة يفرض ضرورة الاتفاق على معايير واضحة للمشاركة والتمثيل، بحيث لا تتحول المرحلة الانتقالية إلى محاصصة سياسية أو إعادة تدوير للنخب، ولا تكون امتداداً للتفاهمات العسكرية أو



الرباعية لا تطرح مجرد مبادرة لوقف القتال، وإنما تقدم إطاراً سياسياً متكاملاً.

التحالفات القائمة. فالسودان اليوم أكثر اتساعاً وتعقيداً من أن تختصر إرادته السياسية في عدد محدود من القوى، وهناك قطاعات واسعة من المجتمع، بما فيها الشباب والنساء والمبادرات المدنية والمجتمعية والقوى الوطنية، ينبغي أن يكون لها حضور حقيقي في صياغة مستقبل البلاد.

ولا يمكن كذلك قراءة التحرك الرباعي بمعزل عن تباين مصالح الدول الأربع. فالولايات المتحدة تنظر إلى السودان من زاوية الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي، وترتبط أولويات السعودية بأمن البحر الأحمر واستقرار المنطقة، بينما تمثل وحدة السودان وأمن حدوده وعمقه الاستراتيجي أولوية أساسية لمصر. وللإمارات، بدورها، حساباتها ومصالحها الإقليمية المرتبطة بالسودان.

ولا يعني هذا التباين بالضرورة استحالة التوافق، لكنه يكشف أن الرباعية ليست كتلة متجانسة في جميع الملفات، وأن قدرتها على صناعة السلام ترتبط بمدى استعداد أعضائها لتجاوز المصالح المنفردة نحو موقف مشترك يضمن إنهاء الحرب ووقف التدخلات الخارجية التي أسهمت في إطالة أمدها. كما أن تعدد المبادرات والمنصات الدولية والإقليمية يفرض ضرورة تنسيق الجهود وتوحيد المسارات، حتى لا يتحول السودان إلى ساحة لتنافس الوسطاء وتضارب المشاريع السياسية.

ومن هنا تبرز أهمية التنسيق مع الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية «إيغاد»، والأمم المتحدة، والجامعة العربية، والاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى مسار دولي وإقليمي متكامل لا يكتفي بإدارة الأزمة، وإنما يسهم في التوصل إلى تسوية قابلة للتنفيذ وتحظى بقبول سوداني واسع.

لكن المسؤولية لا تقع على المجتمع الدولي وحده؛ فالقوى السودانية مطالبة بتجاوز خلافاتها التنظيمية وحساباتها الضيقة، والانتقال من موقع انتظار المبادرات الخارجية إلى تقديم مشروع وطني واضح يحدد شكل الدولة المنشودة، وطبيعة نظام الحكم، وأسس بناء المؤسسات، والعدالة الانتقالية، وإعادة الإعمار، ومعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للحرب.

إن السودان لا يحتاج إلى اتفاق ينهي المواجهة العسكرية ثم يترك أسباب الحرب قائمة، ولا إلى انتقال سياسي يعيد إنتاج الأزمة بأسماء ووجوه جديدة، وإنما يحتاج إلى مشروع تأسيسي يعالج جذور النزاع، ويعيد بناء مؤسسات الدولة على أساس المواطنة المتساوية وسيادة القانون والعدالة، ويضمن عدم احتكار السلطة أو السلاح أو القرار الوطني.

في تقديري، نحن أمام مشروع يتجاوز اتفاق وقف إطلاق النار إلى محاولة رسم ملامح السودان ما بعد الحرب، وربما إعادة صياغة التوازنات التي حكمت الدولة منذ الاستقلال. غير أن نجاح هذا المشروع لن يقاس بسرعة تشكيل الحكومة الانتقالية أو توقيع الاتفاقات، وإنما بقدرته على تأسيس دولة مستقرة، ومؤسسات وطنية موحدة، ونظام مدني ديمقراطي يعبر عن السودانيين، ولا يخضع لوصاية السلاح أو احتكار القوى السياسية أو تضارب المصالح الإقليمية والدولية.

فالسؤال الذي ينبغي أن يشغل السودانيين اليوم: من سيحكم السودان بعد الحرب؟ أي دولة نريد أن نبني؟ من يملك حق المشاركة في تأسيسها؟ وكيف نضمن ألا تتحول نهاية الحرب إلى بداية دورة جديدة من الصراع؟

السودان أكثر اتساعاً وتعقيداً من أن تختصر إرادته السياسية في عدد محدود من القوى.

الرباعية ليست كتلة متجانسة في جميع الملفات.

مسرحية تجميد الحسابات وفكّها في 24 ساعة

حين يحاول تنظيم الإخوان المسلمين اعادة إنتاج نفسه من بوابة الحرب والاقتصاد



عمر سيد أحمد

باحث مستقل في الاقتصاد السياسي السوداني وخبير مصرفي ومالي مستقل

تجميد الحسابات وفكّها خلال 24 ساعة يطرح أسئلة تتجاوز الإجراء المصرفي.

ليست كل القرارات المصرفية قرارات مالية، وليست كل إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دليلاً على وجود إرادة حقيقية لمكافحة الفساد. أحياناً تتحول المؤسسات التي يفترض أن تحمي الاقتصاد وتصون نزاهة النظام المالي إلى أدوات في صراع سياسي، وتصبح القرارات الرسمية جزءاً من مسرحية أكبر، هدفها صناعة انطباع لا إحداث تغيير حقيقي.

ما حدث في بنك السودان المركزي يومي 16 و17 نوفمبر 2026 يستحق التوقف عنده، ليس فقط بسبب سرعة التراجع عن أحد قرارات تجميد الحسابات، وإنما بسبب طبيعة الشركات التي شملها القرار الأول، ثم استُثنيت من التجميد في اليوم التالي، والظروف السياسية والاقتصادية التي جاء فيها هذا التطور.

إننا أمام واقعة تطرح أسئلة تتجاوز حدود الإجراء المصرفي، وتمتد إلى طبيعة السلطة القائمة، وعلاقة التنظيم الإسلامي بمفاصل الدولة والاقتصاد، ومحاولاته المستمرة لاستعادة نفوذه السياسي والاقتصادي، مستفيداً من حرب دمّرت البلاد وأضعفت مؤسساتها وشرّدت شعبها.

أولاً: قرار التجميد... ضجة إعلامية كبيرة

في 16 نوفمبر 2026، أصدر بنك السودان المركزي، عبر الإدارة العامة للرقابة على المصارف، خطاباً موجهاً إلى المصارف بشأن حجز وتجميد حسابات مصرفية، استناداً إلى مخاطبات من النيابة العامة ونيابة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتضمن الخطاب قوائم موزعة على أربعة بلاغات بأرقام (2026/44)، و(2026/27)، و(2026/41)، و(2026/28)، شملت أفراداً وشركات تعمل في قطاعات متعددة، من بينها الذهب والاستيراد والتصدير والبترول والتجارة.

كان من اللافت أن القائمة تضمنت أسماء شركات ذات حضور في قطاعات اقتصادية استراتيجية، من بينها شركات نبته وقادرة والنيل، إلى جانب مستودع نبته، وهي أسماء ارتبطت في النقاش العام والاقتصادي بشبكات النفوذ الاقتصادي للتنظيم الإسلامي، وبالجدل حول ملكية بعض الشركات وعلاقاتها بمؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية.

وقد أثار الإعلان اهتماماً إعلامياً واسعاً، وتناقلته قنوات عربية، من بينها العربية والحدث والجزيرة، وكأن البلاد أمام خطوة حاسمة في تفكيك شبكات اقتصادية ظلت موضع اتهامات وتساؤلات لسنوات طويلة.

وكان من الطبيعي أن يتساءل المراقبون: هل بدأت أخيراً مواجهة حقيقية مع شبكات الاقتصاد الموازي والتمويل المرتبط بمراكز النفوذ؟ وهل ثمة تحول في تعامل السلطة مع الشركات التي يُثار حولها الجدل بشأن ملكيتها ومصادر تمويلها وصلاتها بمراكز القوة؟

لكن ما حدث في اليوم التالي جعل

هذه الأسئلة أكثر إلحاحاً.

ثانياً: اليوم التالي... فكّ التجميد عن الشركات الأربع

في 17 نوفمبر 2026، أي بعد يوم واحد فقط، أصدر بنك السودان المركزي خطاباً جديداً موجهاً إلى المصارف، بعنوان «فك الحجز عن حسابات مصرفية»، استناداً إلى خطاب من نيابة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لصالح البلاغ رقم (2026/28).

والأسماء الأربعة التي شملها فك التجميد هي:

1. شركة نبته للبترول المحدودة.
2. مستودع نبته بورتسودان للبترو ل .
3. شركة قادرة للبترول المحدودة.
4. شركة النيل للبترول المحدودة.

وهكذا عادت هذه الشركات إلى التعامل عبر الجهاز المصرفي بعد أن كانت حساباتها قد أُدرجت ضمن قائمة التجميد في اليوم السابق.

وهنا تكمن المفارقة التي تستحق المساءلة: كيف انتقلت الجهات المختصة من إجراء الحجز والتجميد، الذي جاء استجابة لبلاغات تتصل بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى إصدار قرار بفك التجميد عن الشركات الأربع خلال 24 ساعة؟

هل ظهرت معلومات جديدة؟ هل اتضح أن إجراءات الحجز لم تكن مستوفية للشروط القانونية؟ هل كانت هناك أخطاء في تحديد الحسابات والجهات المعنية؟ أم أن الأمر يتعلق باستكمال بيانات أو مستندات كانت ناقصة؟

هذه أسئلة مشروعة، ولا تكفي الإجابة عنها بعبارات عامة حول تصحيح الإجراءات أو احترام حقوق الشركات.

والأكثر أهمية أن الخطاب الثاني لم يتضمن، في صورته المنشورة، تفسيراً لأسباب فك الحجز، ولم يوضح مصير البلاغ نفسه أو ما إذا كانت التحقيقات قد انتهت أو استمرت.

إن فك التجميد ليس في ذاته دليلاً على البراءة، مثلما أن التجميد ليس حكماً بالإدانة. لكن إصدار إجراء بهذه الخطورة ثم التراجع عنه بهذه السرعة يفرض على المؤسسات المعنية واجب الشفافية وتوضيح الأسباب.

ثالثاً: لماذا تكتسب أسماء هذه الشركات أهمية سياسية واقتصادية؟

المسألة لا تتعلق بمجرد أربعة حسابات مصرفية أو شركات تعمل في قطاع البترول. إنها تتصل بسؤال أكبر ظل مطروحاً منذ سقوط نظام الإنقاذ: من يملك الاقتصاد السوداني فعلياً؟ ومن يتحكم في مفاصله الاستراتيجية؟ وكيف تمكنت شبكات المصالح التي تشكلت خلال ثلاثة عقود من الاحتفاظ بنفوذها رغم سقوط النظام؟

لم يكن التمكين الذي مارسه تنظيم الإخوان المسلمين في السودان مجرد سيطرة على مؤسسات الحكم والإدارة العامة، بل كان مشروعاً متكاملاً لإعادة تشكيل الاقتصاد، من خلال إنشاء شركات وواجهات تجارية، والسيطرة على قطاعات الاستيراد والتصدير والتجارة والذهب والوقود، وربط المصالح الاقتصادية بشبكات النفوذ السياسي والأمني.

وبمرور السنوات، نشأت منظومة من المصالح المتشابكة، يصعب الفصل فيها بين المال الخاص والنفوذ العام، وبين النشاط التجاري المشروع واستخدام المؤسسات والموارد العامة لخدمة شبكة سياسية وتنظيمية.

ومن هنا تكتسب أسماء مثل نبته وقادرة والنيل أهمية تتجاوز النشاط التجاري المعلن لها، وتستدعي التحقيق في الملكية الفعلية، ومصادر التمويل،

الحرب تحولت إلى بيئة ملائمة لتوسيع اقتصاد الحرب وتكريس المصالح.

التنظيم الإسلامي لم يفقد كل أدواته الاقتصادية والإدارية والأمنية.



والمستفيدين الحقيقيين، والعلاقات مع مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية.

وقد أثيرت في النقاش العام اتهامات بشأن صلات بعض هذه الشركات بشبكات التنظيم الإسلامي ومراكز النفوذ الأمني، بما في ذلك الحديث عن ارتباط شركة قادرة بجهاز الأمن.

لكن من المهم التمييز بين ما هو ثابت في المستندات المنشورة وما يحتاج إلى تحقيق مستقل: فالخطابان يثبتان إدراج الشركات الأربع في إجراء الحجز ثم رفعه، ولا يثبتان وحدهما ملكيتها التنظيمية أو وجود مخالفات جنائية. وهذه تحديداً هي المعلومات التي يجب أن تكشفها الجهات المختصة، لا أن تظل موضع تسريبات وتكهنات.

فالاقتصاد لا يمكن أن يتعافى في ظل ملكيات مستترة، وشركات مجهولة المستفيد الحقيقي، وشبكات تتحرك بين القطاعين العام والخاص تحت حماية النفوذ السياسي والأمني.

رابعاً: مسرحية مكافحة الفساد أم إعادة ترتيب أوراق التنظيم؟

هنا نصل إلى جوهر القضية ا لسيا سية .

إن التنظيم الإسلامي الذي فقد السلطة عقب ثورة ديسمبر المجيدة لم يفقد بالضرورة كل أدواته الاقتصادية والإدارية والأمنية. فقد ترك وراءه شبكة واسعة من المصالح، والواجهات التجارية، والعلاقات داخل مؤسسات الدولة، وهي شبكة لم تفكك بصورة جادة بعد سقوط النظام.

ثم جاءت انتكاسة الانتقال المدني وانقلاب 25 أكتوبر 2021 لتفتح الطريق أمام عودة عناصر النظام السابق إلى مواقع التأثير، وتعيد الاعتبار لشبكات كانت الثورة قد وضعتها تحت المساءلة.

وبعد اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023، وجد التنظيم في انهيار الدولة وتفكك مؤسساتها فرصة جديدة لإعادة بناء نفوذه، وتقديم نفسه باعتباره ضرورة سياسية وعسكرية، لا باعتباره جزءاً من الأزمة التاريخية التي أوصلت السودان إلى هذا المصير.

لقد تحولت الحرب، في ظل غياب السلطة المدنية والرقابة المؤسسية، إلى

من يملك الاقتصاد السوداني فعلياً؟ ومن يتحكم في مفاصله الاستراتيجية؟

السلطة بالنسبة للتنظيم شبكة متكاملة من النفوذ المالي والتجاري والأمني والإداري.

بيئة ملائمة لتوسيع اقتصاد الحرب، وتكريس المصالح، وإعادة إنتاج التحالفات القديمة.

ومن الخطأ النظر إلى ما يجري باعتباره مجرد صراع عسكري بين طرفين؛ فهناك أيضاً صراع على الدولة ومواردها ومؤسساتها، وعلى من يملك حق التحكم في مستقبل السودان الاقتصادي والسياسي.

وفي هذا السياق، فإن إصدار قرار بتجميد حسابات شركات، ثم فك تجميد أربع شركات استراتيجية في اليوم التالي، مع غياب تفسير رسمي مفصل، يفتح الباب أمام احتمال أن تكون الإجراءات جزءاً من إدارة سياسية وإعلامية للملف، لا من استراتيجية مؤسسية متكاملة لمكافحة الفساد وغسل الأموال.

ولا نستطيع الجزم بأن ما حدث كان مسرحية مدبرة سلفاً، لكن من حق الرأي العام أن يسأل: هل نحن أمام إجراءات قانونية جادة أم أمام استعراض إعلامي ينتهي بمجرد أن تقترب الإجراءات من مصالح شبكات النفوذ؟

خامساً: الإعلام.. صناعة الحدث وتضخيم الرسالة

لا يمكن تجاهل الاهتمام الإعلامي الذي صاحب قرار التجميد الأول، ثم خبر فك التجميد في اليوم التالي.

فقد جرى تداول الخبرين على نطاق واسع، ووجد القرار الأول مساحة من التغطية والاهتمام، باعتباره مؤشراً على تحرك ضد شبكات مالية وتجارية مثيرة للجدل.

لكن السؤال الذي يستحق النقاش هو: لماذا تحظى هذه القرارات باهتمام إعلامي واسع، بينما لا تحظى قضايا تفكيك شبكات التمكين، واسترداد الأموال العامة، ومحاسبة المتورطين في الفساد، بالقدر نفسه من المتابعة والمساءلة؟

إن الإعلام الذي يكتفي بتضخيم إعلان التجميد، ثم ينقل خبر فك التجميد دون مساءلة عن أسبابه، يتحول، بقصد أو دون قصد، إلى ناقل لرسائل السلطة بدلاً من أن يكون رقيباً عليها.

ولا يتعلق الأمر باتهام وسيلة إعلامية بعينها أو افتراض وجود تنسيق بينها وبين التنظيم، وإنما بضرورة تجاوز الخبر العابر إلى التحقيق في خلفياته ومآلاته.

فالسودانيون لا يحتاجون إلى بيانات إعلامية عن مكافحة الفساد، بل يحتاجون إلى معرفة من يملك الشركات، ومن يمولها، ومن يستفيد من نشاطها، وأين تذهب عائداتها، وما إذا كانت قد استفادت من موارد الدولة أو نفوذ مؤسساتها.

سادساً: ما الذي يخشاه التنظيم؟

أعتقد أن أخطر ما يواجه التنظيم الإسلامي اليوم ليس خسارته للسلطة السياسية فحسب، وإنما احتمال تفكيك منظومة المصالح الاقتصادية التي شكلت أحد أهم مصادر قوته واستمراره.

فالسلطة بالنسبة إليه ليست مجرد مقاعد وزارية أو مواقع تنفيذية، وإنما شبكة متكاملة من النفوذ المالي والتجاري والأمني والإداري.

ومن هنا نفهم إصراره على العودة إلى المشهد السياسي من بوابة الحرب، وتقديم نفسه باعتباره حامياً للدولة، ومحاولة إقناع السودانيين بأن لا بديل عن استمرار هيمنته على مؤسسات الحكم والقرار.

لكن الحقيقة أن السودان لا يحتاج إلى إعادة تدوير النظام الذي ساهم في تدمير مؤسساته، ولا إلى مكافأة شبكات المصالح التي استفادت من غياب الرقابة والمساءلة.

هل نحن أمام إجراءات قانونية جادة أم استعراض إعلامي؟

الاقتصاد لا يتعافى في ظل ملكيات مستترة وشبكات نفوذ سياسي.

لقد دفع الشعب السوداني ثمناً باهظاً لهذه التجربة؛ حرباً مدمرة، وملايين النازحين واللاجئين، وانهياراً للخدمات، وتدميراً للقطاع المصرفي والإنتاجي، وفقداناً لمقومات الحياة في مناطق واسعة من البلاد.

وبعد ما يقارب أربعة أعوام من الحرب، لا يزال المواطن السوداني يبحث عن الأمان والخبز والدواء والتعليم، بينما تنشغل مراكز النفوذ بصراعات السيطرة على الدولة والموارد والأسواق.

إن أخطر ما يمكن أن يحدث هو أن تنتهي الحرب، دون أن تنتهي معها منظومة التمكين، وأن تتغير الوجوه في مواقع السلطة بينما تبقى شبكات المال والنفوذ كما هي.

سابعاً: المطلوب ليس تجميد الحسابات يوماً وفكها في اليوم التالي

من منظور مصرفي ومؤسسي، فإن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليست قرارات موسمية، ولا إجراءات انتقائية تستهدف أفراداً وشركات ثم تتراجع عنها دون تفسير.

إنها منظومة متكاملة تقوم على:

5. تحديد المستفيد الحقيقي من الشركات، وكشف الملكيات المباشرة وغير المباشرة.
6. فحص مصادر الأموال وحركة التحويلات المحلية والخارجية، وتحديد مدى اتساقها مع طبيعة النشاط الاقتصادي.
7. تطبيق قواعد اعرف عميلك والعناية الواجبة المعززة على الحسابات والأنشطة عالية المخاطر.
8. إخضاع الشركات المرتبطة بمؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية للمعايير الرقابية نفسها التي تطبق على القطاع الخاص.
9. ضمان استقلال النيابة والجهات الرقابية، وعدم استخدام الإجراءات المصرفية لتصفية الحسابات السياسية أو حماية أصحاب النفوذ.
10. نشر نتائج التحقيقات والإجراءات القانونية وفقاً للقانون، مع احترام سرية المعلومات المصرفية وحقوق الأطراف المعنية.

والأهم من ذلك، ألا تتحول البنوك إلى أدوات لتنفيذ قرارات متضاربة، دون وضوح في الأساس القانوني أو استقرار في التعليمات الرقابية.

فثقة الجمهور في الجهاز المصرفي تتطلب استقراراً قانونياً ومؤسسياً، كما أن مصداقية بنك السودان المركزي ترتبط باستقلال قراراته وشفافية إجراءاته، لا بمجرد إصدار المنشورات والتعاميم.

ثامناً: وماذا عن الشركات الوطنية التي زُجّ بها في قوائم التجميد؟

هناك جانب آخر لا يقل أهمية، وربما يستحق اهتماماً أكبر، لم يحظَ بما يستحقه من النقاش: مصير الشركات الوطنية والأعمال التجارية المملوكة لأسر وأفراد معروفين، والتي أُدرجت أسماؤها في قوائم التجميد ذاتها، إلى جانب الشركات التي تدور حولها اتهامات وشبهات بشأن ارتباطها بشبكات التمكين والنفوذ التنظيمي والأمني.

فالقوائم لم تقتصر على شركات البترول الأربع التي رُفع الحجز عن حساباتها، بل شملت شركات وأعمالاً تجارية تعمل في مجالات الذهب والمجوهرات والاستيراد والتصدير والطاقة الشمسية والاتصالات والأنشطة التجارية المختلفة، فضلاً عن أفراد يمارسون أنشطة اقتصادية خاصة.

وهؤلاء ليسوا جميعاً في مركز قانوني واحد، ولا يجوز وضعهم في سلة واحدة، أو التعامل معهم باعتبارهم جزءاً من منظومة التمكين

السودانيون لا يحتاجون إلى بيانات إعلامية عن مكافحة الفساد.

أخطر ما يواجه التنظيم احتمال تفكيك منظومة مصالحه الاقتصادية.

لمجرد ورود أسمائهم في تعميم مصرفي.

وقد ضمت القوائم أيضاً شركات وطنية مملوكة لأسر وأفراد معروفين في الوسط التجاري، جرى إدراجها مع شركات تدور حولها اتهامات وتساؤلات بشأن ارتباطها بشبكات النفوذ التنظيمي والأمني. وهو ما يثير تساؤلات جدية حول أسس إدراج تلك الشركات، ومدى توافر مبررات قانونية مستقلة تخص كل حالة.

الخاتمة: لن تنقذ المسرحيات تنظيماً فقد شرعيته

إن ما جرى يومي 16 و17 نوفمبر 2026 ليس مجرد واقعة إدارية عابرة في تاريخ بنك السودان المركزي. إنه اختبار جديد لمصداقية مؤسسات الدولة، ولقدرتها على التعامل مع شبكات النفوذ الاقتصادي بعيداً عن الحسابات السياسية.

قد يكون التجميد الأول قد استند إلى معلومات أو شبهات تستوجب التحقيق، وقد يكون فك التجميد قد استند إلى مراجعة قانونية أو استكمال مستندات. لكن ما لا يجوز هو أن تظل الأسباب الحقيقية مجهولة، وأن يُترك الرأي العام أسيراً للتكهنات، بينما تتعلق القضية بشركات تعمل في قطاع استراتيجي كالنفط، وبملفات غسل أموال وتمويل إرهاب.

إن التنظيم الإسلامي الذي فقد شرعيته السياسية بفعل ثورة ديسمبر المجيدة، ثم أسهمت شبكات نفوذه في تعقيد الأزمة الوطنية، يحاول اليوم أن يستعيد ما فقده من خلال الحرب، ومن خلال إعادة ترتيب علاقاته ومصالحه داخل مؤسسات الدولة والاقتصاد.

لكن السودان ليس ملكاً لتنظيم، ولا ملكاً لقيادة عسكرية، ولا لشبكات تجارية تشكلت في ظل التمكين.

إن إنهاء الحرب لا يعني تسليم الدولة مجدداً لمن ساهموا في صناعة أزماتها، وإعادة الإعمار لا تعني إعادة إنتاج اقتصاد التمكين، ومكافحة الفساد لا تكون بتجميد الحسابات أمام الكاميرات ثم فكها في اليوم التالي.

المطلوب هو تفكيك منظومة التمكين الاقتصادي، واسترداد الأموال العامة، وكشف المستفيدين الحقيقيين من الشركات، ومحاسبة كل من تثبت مسؤوليته أمام قضاء مستقل.

فلا سلام مستداماً دون دولة مدنية، ولا تعافياً اقتصادياً دون مؤسسات مستقلة، ولا انتقالاً ديمقراطياً حقيقياً دون إنهاء سيطرة التنظيمات السياسية والعسكرية على موارد البلاد.

لقد قامت ثورة ديسمبر لتسترد الدولة من قبضة التنظيم، ولن تكون دماء السودانيين وخراب بلادهم ثمناً لعودته من جديد.

التوثيق مقاومة، وكشف شبكات المصالح جزء من معركة استعادة الدولة.

ملاحظة توثيقية

يستند هذا المقال إلى خطابي الإدارة العامة للرقابة على المصارف ببنك السودان المركزي الصادرين في 16 و17 نوفمبر 2026. ويضع المقال الوقائع الواردة فيهما في سياق تحليل سياسي واقتصادي لشبكات النفوذ والتمكين، مع التمييز بين ما تثبته المستندات من إجراءات مصرفية وما تثيره من تساؤلات بشأن الملكية والعلاقات ومراكز المصالح.

فالتناقض الموثق بين قرار الحجز وقرار فكّه خلال يوم واحد حقيقة قائمة بذاتها، أما تفسيره فيبقى مسؤولية الجهات التي أصدرت القرارين، ومسؤولية الصحافة والرأي العام ألا يسمحا بمروره دون مساءلة.

إنهاء الحرب لا يعني إعادة تسليم الدولة لشبكات التمكين.

مكافحة الفساد لا تكون بتجميد الحسابات أمام الكاميرات ثم فكها.

محمود محمد طه.. حلاج السودان



عادل يعقوب أحمد نور

المشنقة لا تفسر الأفكار، والاستشهاد لا يمنح حصانة من النقد.

حين تتحول حرية التفكير إلى مواجهة مع السلطة

في تاريخ الفكر الإنساني، هناك رجال لا تنتهي حكاياتهم بموتهم، بل تتحول نهاياتهم إلى أسئلة مفتوحة في ضمير المجتمعات التي عاشوا فيها. محمود محمد طه واحد من هؤلاء. لم يكن إعدامه في الثامن عشر من يناير 1985 مجرد نهاية لمعارض سياسي اصطدم بنظام جعفر نميري، وإنما كان لحظة كاشفة عن أزمة أعمق في علاقة الدين بالسلطة، والاجتهاد بالمؤسسة الدينية، وحرية التفكير بالمقدس.

وُصف محمود محمد طه بـ«حلاج السودان» يستدعي إلى الذاكرة مأساة الحسين بن منصور الحلاج، الذي انتهت مواجهته مع السلطة الدينية والسياسية إلى القتل. وليس المقصود هنا التطابق بين التجربتين، فلكل منهما سياقه الفكري والتاريخي، وإنما الإشارة إلى مصير المفكر الذي يتجاوز باجتهاده حدود المألوف، فيجد نفسه في مواجهة مؤسسة لا ترى في الاختلاف الفكري اجتهاداً يستحق الحوار، وإنما تهديداً يستوجب الإقصاء.

لكن محمود محمد طه لا يستحق أن نقرأه من خلال نهايته وحدها. فالمشنقة لا تفسر الأفكار، والاستشهاد لا يمنح صاحبه حصانة من النقد. وتكمن أهمية تجربته في المشروع الفكري الذي حاول تأسيسه، وفي الأسئلة التي تركها مفتوحة أمام العقل السوداني والإسلامي.

من السياسة إلى إعادة اكتشاف الدين

وُلد محمود محمد طه في مدينة رفاعة عام 1909، وتلقى تعليمه الهندسي، قبل أن ينخرط في الحركة الوطنية السودانية. وفي عام 1945 أسس الحزب الجمهوري، في سياق مقاومة الاستعمار البريطاني والمطالبة باستقلال السودان.

غير أن مسيرته شهدت تحولاً فكرياً مهماً في مطلع الخمسينيات، عقب تجربة اعتكاف وخلوة روحية، اتجه بعدها إلى إعادة النظر في قضايا الدين والإنسان والمجتمع.

لم يعد مشروعه محصوراً في السياسة بمعناها الحزبي المباشر، وإنما اتجه إلى إعادة قراءة الإسلام، محاولاً التوفيق بين المرجعية الدينية ومقتضيات الحرية والمساواة والتطور الإنساني.

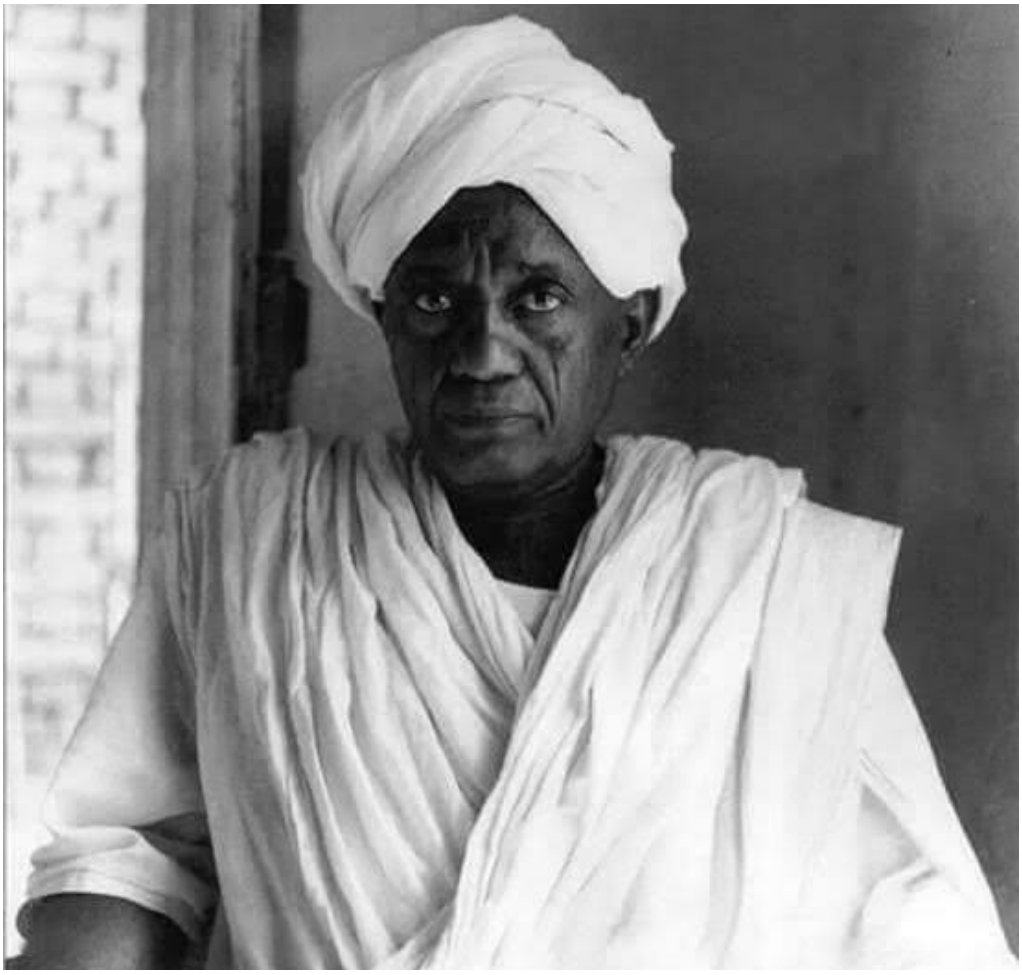
ومن هنا بدأت تتشكل الفكرة الجمهورية، التي لم تكن مجرد تنظيم سياسي، وإنما محاولة لبناء تصور مختلف للعلاقة بين الإنسان والدين والحياة.

الرسالة الثانية.. ثورة في فهم النص الديني

تمثل نظرية «الرسالة الثانية من

الحرية الفردية من أبرز مفاهيم مشروعه.

المشنقة.. حين تعجز السلطة عن مواجهة الفكرة.



الإسلام» حجر الزاوية في المشروع الفكري لمحمود محمد طه، وهي في الوقت نفسه أكثر أطروحاته إثارة للجدل.

تنطلق النظرية من التمييز بين مرحلتين في التنزيل القرآني: المرحلة المكية والمرحلة المدنية. ويرى طه أن الآيات المكية تحمل المبادئ الإنسانية الكلية، مثل الحرية والمساواة والمسؤولية الفردية، بينما ارتبطت كثير من التشريعات المدنية بظروف المجتمع الإسلامي في القرن السابع الميلادي.

وبحسب تصوره، فإن البشرية أصبحت مؤهلة للانتقال إلى مستوى أرقى من الفهم الديني، يقوم على استعادة المبادئ الكلية للقرآن، بدلاً من الوقوف عند التشريعات التي ارتبطت بظروف تاريخية محددة.

هنا تكمن جرأة المشروع، وهنا أيضاً تكمن إشكاليته الفكرية الكبرى.

فهل استطاع محمود محمد طه تقديم منهج متكامل ومقنع لتجاوز الإشكال بين النص والتاريخ؟ وهل يكفي التمييز بين المكي والمدني لإعادة بناء التشريع الإسلامي؟ ومن يملك سلطة تحديد ما هو تاريخي وما هو كوني في النص القرآني؟

هذه أسئلة لا ينبغي تجاوزها بدافع التعاطف مع الرجل، ولا إغلاقها بدافع الاختلاف معه.

إن قيمة أي مشروع فكري لا تكمن فقط في شجاعة صاحبه، وإنما في قدرته على تأسيس معرفة قابلة

للنقاش والاختبار والنقد.

التصوف والحرية..
الإنسان في مركز المشروع

تأثر محمود محمد طه بالتصوف، لكنه لم يتعامل معه باعتباره مجرد طقوس أو ممارسات تعبدية، بل حاول أن يجعله طريقاً للارتقاء الأخلاقي والروحي، وتحرير الإنسان من الخوف والتبعية.

وكانت الحرية الفردية من أبرز مفاهيم مشروعه. فالإنسان عنده ليس مجرد تابع لمؤسسة دينية أو سلطة سياسية، وإنما كائن مسؤول عن اختياراته، ومؤهل للارتقاء في المعرفة والسلوك.

ومن هذه الرؤية انطلق موقفه من قضية المرأة، حيث دعا إلى المساواة بين الجنسين، وانتقد التشريعات التي رأى أنها لا تعبر عن المستوى الإنساني الذي ينبغي أن تصل إليه المجتمعات الحديثة.

كما تبنى رؤية تقوم على التسامح الديني ورفض الإكراه، وهي مواقف جعلت الفكر الجمهوري مختلفاً عن تيارات الإسلام السياسي التي اتجهت إلى توظيف الدين في بناء السلطة وفرض تصوراتها على المجتمع.

ومع ذلك، فإن السؤال النقدي يظل قائماً: هل استطاع المشروع الجمهوري تحويل هذه المبادئ إلى نظرية اجتماعية وسياسية متكاملة، أم بقيت في جانب كبير منها مرتبطة بالتجربة الروحية والفكرية لمؤسسه؟

المفارقة السياسية.. من تأييد مايو إلى معارضة قوانين سبتمبر

من أكثر جوانب تجربة محمود محمد طه إثارة للنقاش علاقته بنظام جعفر نميري.

فقد أيد في مرحلة من المراحل انقلاب مايو 1969، ورأى في بعض توجهاته فرصة لإحداث تغيير في بنية المجتمع والدولة. لكن علاقته بالنظام لم تستمر على هذا النحو، خصوصاً بعد توجه نميري نحو توظيف الإسلام السياسي في تثبيت سلطته.

وعندما أعلن النظام قوانين سبتمبر 1983، وقف محمود محمد طه ضدها بشدة، معتبراً أنها شوهت الشريعة والإسلام، وأنها استُخدمت لإرهاب المواطنين وإذلالهم وتهديد وحدة البلاد.

وهنا ظهرت المفارقة الكبرى: رجل سبق أن أيد نظاماً أطاح بالديمقراطية، أصبح في مواجهة ذلك النظام عندما اتخذ الدين غطاءً لسلطته السياسية.

وهذه المفارقة تستحق قراءة نقدية مستقلة؛ فموقفه المعارض لقوانين سبتمبر كان واضحاً وشجاعاً، لكنه لا يلغي ضرورة مساءلة موقفه السابق من انقلاب مايو، ولا حدود العلاقة التي تصورها بين التغيير السياسي والسلطة العسكرية.

فالموقف من الاستبداد لا ينبغي أن يتجزأ بحسب طبيعة النظام أو قربه من المشروع الفكري الذي نتبناه.

المشنقة.. حين تعجز السلطة عن مواجهة الفكرة

في يناير 1985، جرت محاكمة محمود محمد طه أمام محكمة طوارئ، وانتهت بإعدامه في الثامن عشر من الشهر نفسه.

كانت المحاكمة امتداداً لصراع ديني وسياسي لم يبدأ في ذلك العام، فقد سبق أن واجه طه حكماً بالردة عام 1968 بسبب أفكاره ومواقفه من التشريع الديني.

لكن محاكمته وإعدامه في عهد



الموقف من الاستبداد لا ينبغي أن يتجزأ



إعدام محمود محمد طه لم يحسم الخلاف حول أفكاره.

نميري اكتسبا دلالة سياسية أكبر، فقد جاءا في سياق صراع النظام مع معارضيه، وفي ظل توظيف السلطة للخطاب الديني في مواجهة خصومها .

لم تكن المسألة مجرد خلاف فقهي حول تفسير آيات القرآن، بل كانت أيضاً صراعاً حول من يملك حق تفسير الدين، ومن يحدد حدود التفكير والاجتهاد، وما إذا كان من حق الدولة أن تستخدم القضاء لإعدام صاحب رأي ديني مخالف.

إن إعدام محمود محمد طه لم يحسم الخلاف حول أفكاره، ولم ينه الأسئلة التي طرحها، بل جعلها أكثر حضوراً في الذاكرة السودانية.

هل كان محمود محمد طه سابقاً لعصره؟

ربما كانت إحدى مشكلات محمود محمد طه أنه طرح مشروعاً فكرياً متقدماً على البيئة الاجتماعية والسياسية التي حاول مخاطبتها.

لكن القول بأنه كان سابقاً لعصره لا ينبغي أن يتحول إلى حكم يعفيه من النقد. فالمشروعات الفكرية لا تقاس فقط بجرأة أصحابها أو بمصائرهم، وإنما بقدرتها على إقناع المجتمع، وتأسيس أدوات معرفية، وإنتاج مؤسسات قادرة على حمل أفكارها وتطويرها بعد غياب المؤسس.

وهنا يبرز سؤال مهم: لماذا لم تتحول الفكرة الجمهورية، رغم ثراء بعض أطروحاتها، إلى تيار اجتماعي واسع في السودان؟

هل يعود ذلك إلى طبيعة المجتمع المحافظ، أم إلى صعوبة بعض مفاهيم المشروع، أم إلى عزلته السياسية، أم إلى ارتباطه الشديد بشخصية مؤسسه؟

هذه الأسئلة تفتح باباً ضرورياً لتقييم تجربة الإخوان الجمهوريين، بعيداً عن ثنائية التقديس والتكفير.

حلاج السودان.. أسئلة لم تمت

ربما لا تكمن أهمية محمود محمد طه في أنه قدم الإجابات النهائية عن أسئلة الدين والحداثة، وإنما في أنه امتلك شجاعة طرح أسئلة كان المجتمع السوداني يتجنب مواجهتها .

لقد حاول أن يفتح باباً للاجتهاد في منطقة ظلت أسيرة التفسيرات التقليدية، وأن يعيد الاعتبار للحرية الفردية والمساواة، وأن يجعل من الدين مصدراً لتحرير الإنسان لا وسيلة لإخضاعه.

وقد نختلف معه في منهجه، ونناقش أطروحاته، ونشكك في بعض استنتاجاته، لكن لا يمكن قبول أن يكون الاختلاف الفكري مبرراً لمصادرة الحياة.

إن المأساة الحقيقية لم تكن في إعدام رجل فحسب، بل في المجتمع الذي سمح بتحويل الخلاف الفكري إلى جريمة، وفي الدولة التي جعلت من المشنقة وسيلة لحسم معركة كان ينبغي أن تُحسم بالحوار والمعرفة.

بعد أكثر من أربعة عقود على إعدامه، لا يزال محمود محمد طه حاضراً في الأسئلة الكبرى التي تواجه السودان: علاقة الدين بالدولة، وحدود سلطة المؤسسة الدينية، وحرية الاعتقاد والتفكير، وإمكانية بناء مجتمع يتسع للاختلاف.

لقد رحل الرجل، لكن الأسئلة التي حاول أن يفتحها لم ترحل معه.

فالفكرة لا تموت، حتى عندما يُعدم صاحبها.

امتلك شجاعة طرح أسئلة كان المجتمع السوداني يتجنب مواجهتها.

رحل الرجل، لكن الأسئلة التي حاول أن يفتحها لم ترحل معه.

الاتجاه الخامس

شاي وتلاجة وجنيه



د. كمال الشريف

مرة أخرى يعود الشاي الكيني لأهل السودان، بعد أن انفك مزاج ناس الحكومة، وتعب تجار الشاي من ذهاب الشاي الكيني، الذي كان يُستورد للسودان من كينيا، وأصحاب معظم المزارع ومعظم المجهزين له سودانيون. أصبحت بضاعتهم تذهب لدول أخرى، وانقطعت من الحكومة ملايين الدولارات من قيمة تحصيل جمركي ورسوم أخرى، وخسرت الحكومة عددًا كبيرًا من باقي أصفار عملتها الوطنية من استيراد الشاي من دول أخرى.

وبنفس المصادر، تصدق الحكومة للناس الذين سُرقت عرباتهم وآخرون غيرهم، باستيراد عربات جديدة، وأخرى على قدر ما تبقى لك من مال بعد نهبوه وسرقوه وقتلوه.

أن تشتري سيارة مستعملة، وكانت هذه رحمة من رحمات الحرب، ولكنها تعود كما عودتنا في جلسة وسوسة أخرى بأن علينا إيقاف استيراد السكند هاند، فهو يساعد في خفض قيمة الجنيه ويزيد الطلب على الدولار.

ويوسوس تجار العملة للحكومة بذلك، وتوقف الحكومة استيراد السكند هاند، وتبقى أكثر من 170 ألف سيارة سكند هاند موجودة في عرض البحر، الحكومة ترفض نزولها، والسعودية تضع رسومًا قاسية لعودتها.

والدولار يزيده أصحاب البزنس الآخر من حجم تداوله في مضاربات مختلفة.

وتزيد حكاوي الشعب والحكومة



في إيقاف دخول الأدوات الكهربائية والسراير والمخدات من الخارج، وتضع شروطًا جديدة لدخولها، بعد أن كانت مجانية الجمارك هي التي سهلت للمتضررين من المنهوبين، من النازحين واللاجئين، هي أحسن الفرص التي تقدمها الحكومة لهم عبر خساراتهم المهولة.

وقالت إن لها أسبابًا في ذلك.

وكعادتها، تشمل حالة قبيحة بحالات عقاب جماعي لكل الناس.

ومن الممكن أن يكون واحد من أهداف القصة أيضًا هي توفير العملة الصعبة.

ونحن نعيش في مزاجات الحكومة وطبطبت سماسرتها، نقلب أحوالنا في بلد ليست له استراتيجية، وحكومات ما زالت من تسعينات القرن الماضي، يحكي لنا نيابة عنها سماسرة وليست خبراء، وأجانب ليسوا وطنيين، وشعب محسوب في كل حركة بأنه عميل.

حكومات ما زالت من تسعينات القرن الماضي».

... ومنهم ياسر رضا



السر السيد

كان ياسر رضا من هؤلاء الذين يمكثون في القلب والذاكرة.

في رحلة الحياة طالت أم قصرت، وبمراوحتها بين اليسر والعسر.. بين الحزن والفرح؛ يلتقيك أشخاص بعضهم يعبر كنسمة أو كنفحة نار، وبعضهم يمكث في القلب والذاكرة، فهو كالسحاب الثقال يصادق الرياح والأرض ذات الصدع، وأينما نزل نفع، وقد كان الفنان ياسر رضا من هؤلاء.

ياسر الذي كان يعلن عن نفسه بابتسامة عريضة؛ ومشية واثقة؛ وحضور يملأ المكان، فقد كان فاكهة الدراما السودانية كما كنا نسميه، وهو المحب لهذا اللقب الدال.

في يوم الخميس 19 نوفمبر 2026 تمر علينا الذكرى السادسة لرحيله المفجع، وللمفارقة فقد كان رحيله في خميس 19 نوفمبر 2020، ذلك الرحيل المباغت بسبب وباء الكورونا الذي هجم على العالم.. كل العالم وأدخله في هلع كوني وجودي.. ذلك الرحيل الذي ألجم قلمي فلم يقل غير القليل.

وها هي الأيام تمر ويحلق فوق قلبي وسماواتي طيف ياسر، ويمضي بي إلى ذكريات وسجالات حميمة حول المشروع الدرامي في السودان وأسئلته المحرقة في الكتابة والتمثيل والإنتاج، فقد كان ياسر يمشي بيننا بالمودة والحب والمغامرة؛ وكيف لا وهو المشغول بالمهنة وتطويرها؛ وهو من أضاف الكثير لثقافة المنتج ولثقافة الإنتاج، فقد أنتج مع رفيق دربه المخرج عبدالرحمن محمد عبدالرحمن، وفي وقت مبكر، الفيلمين السينمائيين (العدل قبل القانون)؛ و(ويبقى الأمل)؛



وبعدهما عدداً من الأفلام والمسلسلات التلفزيونية والمسرحيات.

مشى ياسر في مغامراته الإنتاجية فخسر أموالاً وربح أخرى، ولكنه في الحالتين كان هو ياسر رضا المغامر والمقامر والعاشق للتمثيل؛ المشغول بضرورة تحرير الدراما من الذهن التقليدي والذهاب بها إلى آفاق أرحب.

مع ياسر رضا والمخرج عبدالرحمن محمد عبدالرحمن والمخرج بكري مطر، يمكن القول إن شيئاً من تقاليد المدينة قد أضيف للوسط

فاكهة الدراما السودانية كما كنا نسميه.

الدرامي، فمعهم وضحت أكثر فكرة أن في إمكان الدراما أن تستقطب شركاء متنوعين، وأنها منتج يمكن تسويقه، مما ساهم في خلق حالة فنية مختلفة، وقد كان لياسر نصيب كبير في كل هذا..

يدهشك ياسر رضا في أن الحياة عنده تبدو كشارع جميل معبد، ولكنه لا يخلو من مطبات، لذلك تجده دوماً يقف على تخوم التوكل الخلاق، فكل المطبات عنده يمكن تجاوزها، وكل المشاكل عنده قابلة للحل، وربما وبسبب هذا اليقين كان مرضياً عنه في الوسط الدرامي، بل محبوباً، فمع ياسر سيكون كل شيء على ما يرام.

فاكهة الدراما السودانية لقب على صلة بالطريقة التي يقدم بها نفسه، ونعني هنا اهتمامه الدقيق بمظهر الشخصية التي يؤديها، فمما كان يفكر فيه دوماً هو ضرورة حقن درامتنا التلفزيونية بالجماليات على مستوى مظهر الممثل/الممثلة/ الشوارع/ البيوت/ المؤسسات/ الخ الخ.

شارك ياسر رضا ممثلاً في أعمال كثيرة؛ منها مسلسلات دماء على البحر/ أحلام مؤجلة/ الوجه الآخر للحب/ نور/ موت الضان/ دار المطلقات؛ كما شارك في عدد من الأفلام، منها فيلم السارية؛ إضافة إلى عدد من الحلقات في سلسلة حكايات سودانية.

ياسر رضا صديقي وأخي..

أفتقدك على الصعيد الشخصي، ولكنك ستظل تسكن ذاكرتي، فأنت محفور في القلب كرماً وشهامة وخوة وعشرة أيام صادقة؛ وحوارات بديعة.

شملك الله بعفوه ورضوانه.





أول فريق لاجئين يشارك في أولمبياد الشباب..

داكار 2026 تمنح ستة رياضيين فرصة للحلم والانتماء



عاش روشين لحظة استثنائية عندما حمل علم فريق اللاجئين الأولمبي خلال حفل افتتاح دورة الألعاب

شكلت دورة الألعاب الأولمبية للشباب داكار 2026 محطة تاريخية لفريق اللاجئين الأولمبي، بعدما شهدت مشاركة الفريق لأول مرة في هذا الحدث الرياضي، في تجربة تجاوزت حدود المنافسة لتصبح رحلة تحمل معاني الأمل والانتماء وفرصة لإعادة بناء الأحلام لدى ستة رياضيين شباب تشكلت مسارات حياتهم بفعل النزوح والصراعات وعدم اليقين.

وكانت المشاركة في السنغال فرصة للرياضيين لإثبات قدراتهم في المنافسة الدولية، والتعبير عن قصصهم الشخصية، وتأكيد أن الرياضة يمكن أن تكون مساحة للتعافي والاندماج وصناعة مستقبل جديد.

رشيد روشين.. من النزوح إلى حمل العلم الأولمبي

قبل أكثر من عقد من الزمن، اضطر رشيد روشين، الذي يبلغ من العمر 16 عاماً، إلى مغادرة موطنه في مقاطعة كيفو الشمالية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، عندما كان في الخامسة من عمره، هرباً من الحرب بحثاً عن الأمان.

وفي 31 أكتوبر 2026، عاش روشين لحظة استثنائية عندما حمل علم فريق اللاجئين الأولمبي خلال حفل افتتاح دورة الألعاب، في مشهد اعتبره تحقيقاً لحلم كبير.

وقال روشين إن حمل العلم كان بمثابة حلم تحقق، مشيراً إلى أنه شعر بفخر كبير، لأن هذه المهمة لا تُمنح للجميع، ولأن العلم بالنسبة إليه لم يكن مجرد رمز رياضي، بل تمثيل لمئات اللاجئين الذين تركهم خلفه.

وأضاف أن شعوره كان وكأنه يحمل اللاجئين جميعاً على كتفيه، مؤكداً أن العلم يمثل أشخاصاً كثيرين في وطنه، وأنه كان فخوراً بتمثيلهم أمام العالم.

وعلى المستوى الرياضي، شارك روشين في تصفيات سباق 200 متر داخل مجمع إيبا مار ديوب، في أجواء شديدة الحرارة، ونجح في تسجيل أفضل رقم شخصي له بلغ 24.32 ثانية.

وقال إنه سعيد للغاية بالمشاركة، وإنها كانت تجربته الأولى في هذا المستوى، مؤكداً أنه بذل قصارى جهده، وشعر بالفخر بالنظر إلى الظروف التي جاء منها.

كما أشار إلى أن مشاركته أتاحت له التعلم من الرياضيين الآخرين، الذين يمتلكون خبرة أكبر، معرباً عن ثقته في قدرته على التطور والنجاح مستقبلاً.

كيبشوجي يوجه الرياضيين ويؤكد رسالة الرياضة

شارك أسطورة الماراثون والبطل الأولمبي مرتين إليود كيبشوجي في توجيه فريق اللاجئين الأولمبي، حيث تحدث إلى الرياضيين عن المساواة والوحدة واحترام الرياضة، وشجعهم على تجاوز الظروف التي مروا بها والانطلاق نحو مستقبل أفضل.

وقال كيبشوجي إن أكثر ما أثر فيه هو رؤية الرياضيين يتقبلون هويتهم كلاجئين، ثم يواصلون التقدم بثقة، مشيراً إلى أنه ظل يعمل على توجيه الرياضيين اللاجئين خلال السنوات الثلاث الماضية.

وأكد أن الجميع متساوون في هذا العالم، وأن الرياضة يمكن أن تجمع الناس وتخلق أسرة رياضية عالمية، داعياً إلى استخدام الرياضة والوحدة لنشر السلام وتعزيز التقارب بين الشعوب.

فلورنس ماسومبي تحقق أفضل رقم شخصي

بدورها، سجلت فلورنس ماسومبي، زميلة روشين في الفريق، أفضل رقم شخصي لها في تصفيات سباق 200 متر للسيدات، بعدما أنهت السباق بزمن بلغ 29.53 ثانية.

وأعربت ماسومبي عن سعادتها بالمشاركة في الألعاب، مؤكدة أن التجربة تعني لها الكثير، خاصة أنها تركت زملاء لها في أوغندا.

وقالت إن السباق سار بصورة جيدة، لكنها تحتاج إلى المزيد من الاستماع إلى مدربها والعمل على تحسين أدائها.

ووجهت رسالة إلى اللاجئين الشباب، قالت فيها إن كل شيء ممكن، وإن مشاركتها في دورة الألعاب الأولمبية للشباب تمثل دليلاً على أن الفرص يمكن أن تفتح أبواباً واسعة أمام من يتمسك بأحلامه.

إصابة تحرم نياتابا جاتلوث كويك من المنافسة

لم تتمكن نياتابا جاتلوث كويك، العداءة القادمة من جنوب السودان، من المشاركة في سباق 800 متر للسيدات، بسبب إصابة تعرضت لها في اللحظات الأخيرة، إلا أن التجربة كانت بالنسبة إليها فرصة للتعلم وتقييم استعداداتها للمنافسات المقبلة.

وقالت كويك إنها كانت تتطلع بشغف إلى المنافسة واختبار مستوى التدريب الذي خاضته، لكنها أدركت بعد مشاهدة مستوى المنافسات في داكار أنها تحتاج إلى مضاعفة جهودها والعمل بصورة أكبر.

DAKAR 2026

YOUTH OLYMPIC GAMES

وأضافت أنها كانت تعتقد أنها قادرة على المنافسة بين الأفضل، لكنها أدركت أيضاً أن المنافسات الأخريات يمتلكن مستويات قوية، الأمر الذي دفعها إلى التفكير في تطوير قدراتها بصورة أكبر.

كليمنت نيوموهوزا يطمح إلى لوس أنجلوس 2028

وحقق كليمنت نيوموهوزا، الذي شارك في سباق 800 متر للرجال، أفضل رقم شخصي له خلال المنافسة، رغم عدم تمكنه من الفوز.

وقال نيوموهوزا إن المشاركة كانت تجربة صعبة، لكنه سعيد للغاية بوجوده في دورة الألعاب الأولمبية للشباب، مؤكداً أن اليوم سيظل محفوراً في ذاكرته.

وأضاف أنه اكتسب خبرة مهمة يمكنه مشاركتها مع الرياضيين الآخرين، مشيراً إلى أنه يتطلع إلى العودة للمنافسة في مناسبات قادمة، بما في ذلك دورة الألعاب الأولمبية في لوس أنجلوس 2028.

وضم فريق اللاجئين الأولمبي،

حقق كليمنت نيوموهوزا، الذي شارك في سباق 800 متر للرجال

أتاحت المشاركة للرياضيين فرصة التعرف على الثقافة السنغالية، وتذوق الأطعمة المحلية

المدير الأول لمؤسسة اللاجئين الأولمبية: داكار كانت بالنسبة إلى هؤلاء الرياضيين أكثر من مجرد منافسة

دورة داكار 2026 أظهرت قدرات الشباب اللاجئين عندما تتاح لهم فرص التعلم والمنافسة والازدهار

إلى جانب الرياضيين الأربعة في ألعاب القوى، لورانس ناموكيزا في التايكوندو، وأرنو يافونغا في الجودو، اللذين تمكنا من الوصول إلى منافسات مباراة الميدالية البرونزية.

تجربة ثقافية وإنسانية خارج المنافسة

لم تقتصر رحلة الفريق في داكار على المنافسات الرياضية، إذ أتاحت المشاركة للرياضيين فرصة التعرف على الثقافة السنغالية، وتذوق الأطعمة المحلية، وزيارة مواقع تاريخية وثقافية، إلى جانب لقاء رئيسة اللجنة الأولمبية الدولية كيرستي كوفنتري والرئيس الفخري توماس باخ.

وزار الفريق نصب النهضة الأفريقية في داكار، وجزيرة غوري، ومتحف الحضارات السوداء، كما توجه إلى مدينة سالي، إحدى المدن الثلاث التي استضافت دورة الألعاب، لمشاهدة المصارعة الشاطئية التي تعد من الرياضات الشعبية في السنغال.

وأعربت كويك عن تقديرها لهذه التجربة، مشيرة إلى أن الفريق استمتع بالإقامة في القرية الأولمبية، وزيارة الأماكن المختلفة، والحديقة، والجزيرة، مؤكدة أن الرحلة كانت من أفضل التجارب التي عاشتها.

تعاون دولي لدعم الرياضيين اللاجئين

وجاءت مشاركة الفريق نتيجة تعاون بين مؤسسة اللجوء الأولمبية، والاتحاد الدولي لألعاب القوى، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجان الأولمبية الوطنية والاتحادات الوطنية في كينيا وأوغندا.

وقال غونزالو باريو، المدير الأول لمؤسسة اللاجئين الأولمبية، إن داكار كانت بالنسبة إلى هؤلاء الرياضيين أكثر من مجرد منافسة، إذ شكلت فرصة للصداقة والانتماء والتمثيل، مؤكداً أن الفريق أظهر للعالم ما يمكن تحقيقه عندما تتاح الفرص للرياضيين اللاجئين.

وأضاف أن دورة الألعاب الأولمبية للشباب تمثل نقطة انطلاق لفرص جديدة أمام الرياضيين اللاجئين الشباب حول العالم.

من جانبها، قالت فانيت بلانك، رئيسة مكتب فريق اللاجئين الأولمبي ومسؤولة الحماية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في السنغال، إن دورة داكار 2026 أظهرت قدرات الشباب اللاجئين عندما تتاح لهم فرص التعلم والمنافسة والازدهار.

وأكدت أن المشاركة تجاوزت الإنجاز الرياضي، لتصبح دليلاً على قوة الإدماج وأهمية الاستثمار في إمكانات الشباب النازحين، مشيرة إلى أن الرياضة يمكن أن تسهم في بناء الثقة وتعزيز الحماية وخلق مسارات نحو الانتماء والفرص.

كما أشارت أليس أنيبالي، مديرة العلاقات المجتمعية والشؤون العامة في الاتحاد الدولي لألعاب القوى، إلى أن مشاركة الفريق ستظل تجربة مهمة في حياة الرياضيين، بعدما تنافسوا مع أقرانهم من مختلف أنحاء العالم، وحظوا بحفاوة وترحيب.

وأضافت أن التجربة عززت لدى الرياضيين قيم الاندماج والكرامة والهوية والانتماء، وهي قيم تتجاوز نتائج السباقات والمنافسات.